رفع المساهم
غفر الله له ولوالديه

الرسالة الثانية والستون

تأملات في
بعض ظواهر الحذف الصرفي

جامعة الكويت
إدارة المكتبات قسم التزويد العربي
• إهـــــداء •
رقم التسجيل ١٦٦١٤٦
التاريخ :

د. فوزي حسن الشايب
قسم اللغة العربية - جامعة اليرموك

حوليات كلية الآداب - الحولية العاشرة - ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م

رفع المساهم
غفر الله له ولوالديه

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

2009-03-31

الرسالة الثانية والستون

تأملات فى
بعض ظواهر الحذف الصرفى

جامعة الكويت
إدارة المكتبات قسم التزويد العربي
◆ إهـــداء ◆
رقم التسجيل : ١٦٦١٤٩
التاريـــخ : [illegible]

د. فوزى حسن الشايب
قسم اللغة العربية - جامعة اليرموك

حوليات كلية الآداب - الحولية العاشرة - ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

http://www.alukah.net

رفع
المسهم
عفا الله له ولوالديه

المؤلف

د. فوزي حسن الشايب

دكتوراه في اللغويات ـ كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨٣ م.

حاليا

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية بجامعة اليرموك/الأردن.

مؤلفاته :

١ ـ «من مظاهر المعيارية في الصرف العربي» بحث نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الاردني العدد ٣٠ جمادى الأولى ـ شوال ١٤٠٦ هـ كانون الثاني ـ حزيران ١٩٨٦ م.

٢ ـ «ضمائر الغيبة أصولها وتطورها» بحث نشر في مجلة حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثامنة، الرسالة السادسة والاربعون ١٤٠٧/١٤٠٨ هـ، ١٩٨٦/١٩٨٧ م.

٣ ـ «التأكيد بالنون طبيعته، أصله وأثره» بحث نشر في مجلة «دراسات» الجامعة الأردنية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث ١٩٨٨ م.

٤ ـ «المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي» بحث نشر في المجلّة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن صيف عام ١٩٨٨ م.

٥ ـ «وقفة مع اللغة» قبل للنشر في مجلة مجمع اللغة العربية الاردني.

٦ ـ «تصويب قول العامة: فلان أخصّائي بكذا وكذا» قبل للنشر في مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني.

٧ ـ «الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح» قبل النشر في مجلّة كلية الآداب، جامعة الملك سعود الرياض.

محتوى البحث

١ ـ أهمية الصرف ١١

٢ ـ قضية التأثر بالإغريق ١٦

٣ ـ إهمال عامل الزمن في الدراسة التقليدية ٢٢

٤ ـ المثال وسقوط فائه: ٢٤

- أ ـ المثال الواوي ٢٤
- ب ـ المثال اليائي. ٤٥

٥ ـ الأمر من المهموز الفاء ٤٧

٦ ـ إسناد الأجوف إلى الضمائر الصامتة ٥٣

٧ ـ إسناد الناقص إلى ضمير الجماعة الحركي وضمير المخاطبة: ٥٩

- أ ـ إسناد الماضي. ٥٩
- ب ـ إسناد المضارع. ٦٣

٨ ـ اسما الفاعل والمفعول من الأجوف والناقص ٦٧

- أ ـ اسم الفاعل من الأجوف ٦٧
- ب ـ اسم الفاعل من الناقص ٧٠
- جـ ـ اسم المفعول من الأجوف ٧٣
- د ـ اسم المفعول من الناقص ٧٥

٩ ـ ظاهرة الوقف على المنون ٧٨

١٠ ـ المراجع ٨٣

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

ملخــــص

يعالج هذا البحث بعض القضايا الصرفية، المتعلقة بالأفعال الضعيفة، كظاهرة سقوط فاء المثال في المضارع والأمر، وسقوط فاء المهموز أمرا، كما عرض للتغيرات التي تحصل على الأجوف عند إسناده إلى الضمائر الصامتة، وتلك التي تعرض للناقص عند إسناده إلى الضمائر الحركية (واو الجماعة وياء المخاطبة). وقد تناول أيضا قضية صياغة اسمي الفاعل والمفعول من كل من الأجوف والناقص، إلى جانب بعض القضايا الصرفية الأخرى مثل ظاهرة الوقف على المنون، وقد حرص البحث على عرض مختلف وجهات نظر القدماء مبينا نقاط الضعف فيها، وعارضا في الوقت نفسه تفسيرات جددا بديلة، تنسجم مع معطيات علم الأصوات، وتتفق مع ما يقرره الواقع اللغوي.

رفع المساهم

١ ـ أهمية الصرف

الصرف مستوى من التحليل اللغوي بين المستويين، الفونولوجي والنحوي، وعلى هذا، فهو يمثّل السقف بالنسبة للدراسة الصوتية، والأساس بالنسبة للدراسة النحوية، ومن هنا تنبع أهميته وقيمته الحقيقية، فهو بوصفه علم قواعد الكلمة يشكل المدخل الطبيعي، ونقطة الانطلاق لدراسة النحو، علم قواعد الجملة، فلا يتأتى لنا بحال من الأحوال أن نحكم قواعد الجملة على نحو تام ومرض، مالم نحكم أولا قواعد الكلمة. قال ماثيوز Matthews متسائلا(١): «كيف يتأتى للمرء أن يخوض في دراسة النحو إذا لم تكن لديه القدرة على تحديد وتصنيف العناصر التي وظيفتها وتوزيعها هما ما نحن بصدده».

ونظرا إلى أهميته هذه ، فقد قدّمه بعضهم على النحو قائلا(٢): «فالعلم به أهم من معرفة النحو في تعرّف اللغة، لأن التصريف نظر في ذات الكلمة، والنحو نظر في عوارضها». وقد تحدث عنه ابن جني (٣٩٢ هـ) فذكر أنه من الأهمية بحيث «يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به. وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف».(٣) وقد ذهب صاحب مراح الأرواح إلى أن الصرف «أم العلوم»(٤)، يعني بذلك أنه أصلها ومبدؤها، فكما تلد الأم الولد فكذلك الصرف يلد الكلمة . . وقد وضح لنا ابن فارس (٣٩٥ هـ) قيمة هذا العلم وأهميته في عبارة جامعة مانعة قائلا(٥): «وأما التصريف فإن من فاته علمه

---

(1) Mathews. p. 8.

(٢) الزركشي ج ١ ص ٢٩٧.

(٣) ابن جني، المنصف ج ١ ص ٢.

(٤) ابن كمال باشا، ص ٥٣.

(٥) ابن فارس، ص ٣١٠.

فقد فاته المعظم». ونظرا إلى أهميته هذه فقد ذهب الفخر الرازي (٦٠٦ هـ) إلى أن معرفته واجبة(٦).

بيد أنه على الرغم من أهمية الصرف هذه، فإنه لم يحظ بالرعاية نفسها التي حظي بها النحو من قبل القدماء، ويبدو أن ذلك راجع إلى تأخر ظهوره، فمن المعروف أن الصرف كان من وضع أبي مسلم معاذ بن مسلم الهراء(٧) (١٨٧ هـ) أحد رواد المدرسة الكوفية الأوائل، وهذا يعني بداهة أن الصرف كوفي النشأة، وأنه متأخر أو محدث بالنسبة إلى النحو «فقد شادت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كلّه على الأقل حتى منتصف القرن الثاني للهجرة بقراءات الذكر الحكيم ورواية الأشعار والأخبار»،(٨) ولهذا لم يكن غريبا أن نجد عالما كبيرا كأبي عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) لا ينظر فيه ولا يهتم به، انطلاقاً من عدم اهتمامه بكل ما هو جديد محدث، جاء في مجالس العلماء:(٩) «وقال اليزيدي: لم يكن أحد أعلم بالنحو من أبي عمرو. فقال الأحمر: لم يكن يعرف التصريف. فقلت له: ليس التصريف من النحو، إنما هو شيء ولدناه نحن وأصطلحنا عليه، وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيها ولدّ الناس».

وعدم الاهتمام بالصرف يظهر لنا بوضوح من خلال استعراضنا لكتب النحو عامة، حيث نجد البحوث الصرفية تؤخر عادة إلى نهاية الكتاب، ولا تعطى من المساحة إلا قدرا يسيرا بالقياس إلى النحو. وهذا الترتيب وهذه المساحة الضيقة تعكسان بوضوح مكانته المتواضعة نسبيا عندهم، بحث يبدو وكأنه جزء متممّ للنحو، وقد نصوا على ذلك، قال الرضي (٦٨٦ هـ)(١٠): «واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة». وهذا صحيح على أساس المعنى العام للنحو.

---

(٦) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو ص ٧٨.

(٧) أبو حيان، تذكرة النحاة ص ٦٨٨.

(٨) ضيف، ص ٢٠.

(٩) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١٣٠.

(١٠) الرضي الاسترابادي، شرح الشافية جـ ١ ص ٦.

ويرى ابن جني أن تأخير البحوث الصرفية إنما كان بسبب صعوبة هذا الفن. قال في المنصف(١١): «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة. والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة . . وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا، بدىء قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعدُ، ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه». وابن جني في قوله هذا إنما يكرر قول المازني (٢٤٨ هـ) الذي أشار فيه إلى صعوبة هذا الفن قائلا(١٢): «والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من قد نقّب في العربية، فإن فيه إشكالا وصعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النحو».

وقد حّد ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) التصريف بأنه «علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»(١٣)، وعرفه ابن مالك (٦٧٢ هـ) بأنه «علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك».(١٤) ويقابل الصرف في التقليد الغربي الحديث المصطلح Morphology وهو مشتق عندهم من الكلمة الإغريقية (Morphé) وتعني شكلا أو صورة(١٥). والفرق واضح تماما بين هذين المصطلحين، العربي والغربي في الأصل الاشتقاقي لكل منهما، فالأول يرجع إلى أصل يدل على التقلب والتغير، والآخر يرجع إلى أصل يدل على الثبات والاستقرار.

وعلى كل، فإن هذا المصطلح Morphology يعد حديث العهد نسبيا، فلا يزيد عمره على قرن ونصف من الزمان، وكان قد آبتكر على يدي جوته

---

(١١) ابن جني، المنصف جـ ١ ص ٤.

(١٢) المرجع السابق جـ ٢ ص ٣٢٠.

(١٣) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية جـ ١ ص ١.

(١٤) ابن مالك ص ٢٩٠.

(١٥) Pei. p. 104.

Goethe، واستخدم أول ما استخدم في علم الأحياء لدراسة أصناف الكائنات الحيّة(١٦)، وقد ظهر بهذا المعنى لأول مرة في معجم أكسفورد الإنجليزي عام ١٨٣٠ م، ثم شقّ هذا المصطلح طريقه إلى اللغويات بعد ذلك، وظهر بمعناه اللغوي في معجم أكسفورد لأول مرة عام ١٨٦٠ م(١٧). أما التقليد الغربي القديم المقابل للصرف فهو المصطلح Inflexion(١٨).

وتعرّف المورفولوجيا Morphology بأنها «دراسة المورفيمات وأنساقها في تشكيل الكلم»(١٩). وعليه فإن اسم هذا الفن يدل على ميدانه وموضوعه، أو كما يقال: الاسم يدل على المسمى. هذا، وتتفق جميع الدراسات حول اكتساب اللغة لدى الأطفال أن الصرف هو آخر المراحل التي يكتسبها الطفل»(٢٠).

والصرف، كما هو معروف، قسيم النحو، ومن الصرف والنحو تتكون قواعد اللغة. ولكن هذا التقابل شكلي، فليس ثمة استقلالية أو تقابلية حقيقية، فقواعد اللغة بشقيها الصرفي والنحوي كلّ متكامل. وهما في ترابطهما وتلاحمهما أشبه شيء بالسبحة، حيث تمثل خرزاتها الجانب الصرفي، في حين يمثل الخيط الذي ينتظمها الجانب النحوي. ولقد وضح الدكتور كمال بشر هذه العلاقة بجلاء قائلاً(٢١): «فالعلاقة بين الصرف والنحو هي كالعلاقة بين مادة البناء والبناء». وعليه فإنه من الصعب رسم حدود فاصلة، قال ندا Nida(٢٢): «وعلى أية حال، فإنه سيكون من الخطأ تماما الافتراض بأن الصرف والنحو يشكلان أقساما مستقلة تماما في بنية أية لغة. وهذه حقيقة، إذ يوجد في بعض اللغات تداخل ثابت للبنية، ويبدو أنه من المستحيل في بعض الأمثلة أن نضع حدا فاصلا

---

(١٦) Lyons, p. 195.

(١٧) Matthews. p. 2.

(١٨) Lyons, 195.

(١٩) Nida. p. 1.

(٢٠) الحمدان، ص ٦٧.

(٢١) بشر، ص ٣١.

(٢٢) Nida. p. 1.

بين بنية الكلمة وبنية العبارة».

ولكن على الرغم من هذا كله فإن اللغويين المحدثين قد وجدوا لهذا التقسيم التقليدي لقواعد اللغة ما يسوغه بطريقة ما،(٢٣) باستثناء سوسير Saussure الذي أصر على أن هذا التقسيم خادع، وأن الصرف لغويا ليس له موضوع مستقل حقيقة، ولا يمكن أن يشكل قسما متميزا من النحو(٢٤).

وكيف تصرفت الحال، فإن النحو والصرف - على الرغم من تشابكهما وترابط مواضيعهما في معظم اللغات - يمكن تصورهما منفصلين ومتميزين أحدهما من الآخر، لأغراض تعليمية صرفة، وللتعريف بالصرف كعلم، وتحديد مجال عمله،(٢٥) ولعل هذا التصور يكون أوضح ما يكون في اللغة العربية.

هذا، وتختلف الأنظمة الصرفية من لغة لأخرى، فبعض اللغات يتصف صرفها بأنه إلصاقي agglutinative أو سلسلي concatenative وبعضها الآخر غير سلسلي أو متصرّف inflected . ولقد ذهب الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري إلى أن أهم ما يمتاز به صرف العربية أنه غير سلسلي(٢٦)، وهذا القول على إطلاقه غير دقيق، فليس ثمة أنظمة خالصة تماما(٢٧). وإنما هناك سمة غالبة، أو طابع عام، فهذه العربية التي تتسم بأنها متصرّفة نجد فيها أمثلة للصرف الإلصاقي أو السلسلي، ويتجسد ذلك في التثنية وجمع السلامة بنوعيه، والتوكيد بالنون والنسب . . وفي مقابل ذلك نجد في الإنجليزية أمثلة على التصريف غير السلسلي، وأبرز مثال على ذلك الفعل «to be» للمفرد الغائب. هذا ، إلى جانب قدر لا بأس به من المفردات مثل: mouse → mice، و man → men، و foot → feet، و write → wrote، و buy → bought، و draw → drew . .

---

(٢٣) See. Bloomfield. p. 184, and hockett. ch. p. 178.

(٢٤) Saussure, p. 135.

(٢٥) بشر، ص ٣٢.

(٢٦) الفاسي الفهري، ص ٢٣١.

(٢٧) Lyons. p. 191.

بقي أن نقول نظرا إلى أن الصرف يشكّل أحد ركني قواعد اللغة، فإن ينبني على هذا أن اللغات التي لا قواعد لها، لا صرف لها، والمثال المشهور على هذا النوع من اللغات هو اللغة الصينية(٢٨).

والذي يهمنا هنا هو أن نوضح أن اللغويات التقليدية، بوصفها دراسة تقعيدية، قد أثقلت كاهل الدراسة اللغوية بكثير من الأحكام والتأويلات التي تجافي طبيعة اللغة، مما جعل النحو والصرف من أكثر الميادين التي باضت وفرّخت فيها كثير من التخيلات والمفاهيم الخاطئة، والآراء المعدة سلفا، والتي هي في الحقيقة الوليد الشرعي لتحكيم المنطق وأقيسته في أمور لا تخضع أساسا لحكم المنطق. إن النزعة المنطقية التي كانت السمة العامة التي طبعت الدراسات اللغوية التقليدية بطابعها، جعلت الدراسة اللغوية التقليدية معيارية، مهمتها القيام بفرض القواعد والأحكام بدلا من تسجيل الحقائق ووصف الواقع اللغوي؛ تفرض القاعدة وتضع الحكم العام، ثم تبحث عن تطبيقاته في المفردات والاستعمالات، فما وافق هذه القواعد فهو سليم مقبول، وما ندّ عنها فشاذ مردود، الأمر الذي جعل الدراسة اللغوية تفتقر إلى النظرة الشاملة للظواهر اللغوية، وأدى من ثم إلى تقطيع أواصر الظاهرة الواحدة وتفتيتها. هذا إلى جانب أن الدراسات اللغوية التقليدية كانت عاجزة - بشكل واضح - عن التمييز بين المكتوب والمنطوق.

٢ - قضية التأثر بالإغريق :

وعلى ذكر المنطق، فإننا نود أن نوضح بادىء ذي بدء، أننا لا نقصد من ذكر المنطق ههنا إثبات ذلك التأثير المزعوم للفكر اليوناني في الدراسات اللغوية العربية التقليدية، وهو ما نادى به بعض الغربيين من مستشرقين وغيرهم، بل لقد نادى بذلك بعض اللغويين العرب. ونقول إن المنطق وإن اشتهرت به اليونان قديما فإنه لم يكن وقفا عليها وحدها، فالتفكير المنطقي كان السمة البارزة للدراسات اللغوية

---

(٢٨) فندريس، ص ٣٩٦.

التقليدية شرقا وغربا على حد سواء، وذلك لأن التفيكر له شكل ومضمون، والشكل الذي يسميه بيلاييف Belyayef الجوانب الدينامية الشكلية(٢٩) يشمل المفاهيم والأحكام والاستنتاجات بالإضافة إلى العمليات التفكيرية الأخرى . . «وهذه الجوانب الدينامية الشكلية هي واحدة لكل البشر أينما كانوا، فالبشر في كل مكان يقارنون ويعمّمون ويستخلصون الاستنتاجات ويتوصلون إلى الأحكام المختلفة . . وبهذا المعنى يمكن القول بأن المنطق هو واحد لكل شعوب العالم، وقوانين التفكير واحدة أينما كان الإنسان»(٣٠). ومن هنا فإننا نرجع السمة المنطقية في الدراسات اللغوية العربية إلى جِبِلّة التفكير الإنساني، لا إلى تبعية فكر لآخر.

هذا، وإن بين طبيعة المنطق وطبيعة النحو من أوجه التشابه ما يشد أحدها إلى الآخر، فما النحو إلّا منطق لغوي، وما المنطق إلّا نحو عقلي، ومن هنا كان الاعتقاد التقليدي بأن «مبادىء القواعد تشكل جزءاً مهما وغريبا جدا من فلسفة العقل الإنساني»(٣١)، ومن ثمّ فقد «كانت العلاقة قوية بين النظرية النحوية وعلم المنطق لقرون عديدة، بل إن العديد من المصطلحات الخاصة بالنحو التقليدي مثل: المسند إليه والمسند، وصيغة الفعل وما شاكلها، هي جزء من المصطلحات الضرورية لعالم المنطق»(٣٢). وقوة هذه العلاقة تنبع في الحقيقة من العلاقة التاريخية بين اللغة والمنطق ذلك أن «الصلة بين اللغة والمنطق قديمة، ولعل هذه العلاقة ترجع في أصولها إلى طبيعة الاتصال بين اللغة والفكر من حيث إن اللغة هي الصورة المنطوقة للفكر، أو أن كل فكر لا يمكن معرفة طبيعة وجوده إلا من خلال اللغة، ولأن المنطق هو آلة الفكر، فإن استخدامه لا يتطلب الدقة والوضوح في التفكير فحسب، إنما يتطلب الدقة في استعمال اللغة لفظا وتركيبا، إذ هي أداته، ولعل هذه الصلة أوضح ما تكون في إطلاق لفظ المنطق على كل من الكلام وعلم

---

(٢٩) الحمدان، ص ١٩٩.

(٣٠) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(٣١) Chomsky. p. 59.

(٣٢) لاينز، اللغة والمعنى السياق ص ١٣٢.

المنطق. لكل هذه الأسباب وغيرها اتصلت الأبحاث اللغوية بالدراسات المنطقية سواء عند اليونان أو العرب».(٣٣).

ولكن يستثنى من ذلك ما وجد عند الهنود القدماء من دراسات تحليلية وصفية، كانت على جانب كبير من الأهمية، وذلك من خلال كتاب النحو لـ پانيني Pāninī (٣٥٠ - ٢٥٠ ق. م) الذي احتل منزلة رفيعة في قلوب الغربيين، بلغت حد القداسة عند بعضهم، يتجلى ذلك من خلال وصف بلومفيلد Bloomfield لقواعد پانيني بأنها «أحد المعالم الكبرى للذكاء الإنساني»(٣٤).

ولقد ظلّت اللغة تدرس في الغرب من خلال المناهج الفلسفية والمنطقية إلى أن جاء «أرسطو النهضة الغربية» ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٦٠) ففصل ما بين الفلسفة والعلم فيما يخص اللغة(٣٥).

ويصر الغربيون على إثبات التأثير اليوناني في الدراسات اللغوية العربية، فهذا روبنز Robins يصرح قائلا: (٣٦) «إن العمل اللغوي للعرب كان مشتقا جزئيا من الفكر الغربي، وبخاصة من الكتابات الفلسفية لأرسطو». ويقطع جون ليونز Lyons هو الآخر بأن هناك تأثيرا إغريقيا رومانيا في الدراسات اللغوية العربية، وذلك من خلال كتاب ديونيسيوس ثراكس Dionysius Thrax (أواخر القرن الثاني قبل الميلاد) الذي كان قد ترجم إلى السريانية في القرن الخامس الميلادي، (٣٧) وعلاقة العرب بالسريان واعتمادهم عليهم معروفان ومقطوع بهما. وإلى هذا ذهب ماريو باي أيضا(٣٨).

ولم يقتصر القول بوجود التأثير الإغريقي على الغربيين وحدهم، فقد

---

(٣٣) لاينز، نظرية تشومسكي اللغوية ص ١٩١ هامش ١.

(٣٤) Bloomfield. p. 11.

(٣٥) الحمدان، ص ٧.

(٣٦) Robins. p. 381.

(٣٧) Lyons. p. 18.

(٣٨) باي ص ٥.

شاركهم في هذا الاعتقاد بعض اللغويين والباحثين العرب، وفي مقدمة هؤلاء الدكتور إبراهيم بيومي مدكور(٣٩).

والذي نراه أن قضية التأثير اليوناني إن هي إلا دعوى باطلة، وتهمة ساقطة، غايتها حرمان العرب من كل مزيّة، أو فضيلة علمية، بجعلهم مجرد عالة، مقلدين من جهة، وإظهار الإغريق في صورة العقل المفكر للبشرية جمعاء، يتربعون وحدهم على عرش الإبداع والابتكار من جهة أخرى. ولا نلقي بالكلام على عواهنه، ولا نقوله جزافا، وإنما نستند في هذا الذي نذهب إليه من نفي التأثير الإغريقي، إلى ما يقرره الواقع اللغوي، فقد ذكر جون ليونز، كما أسلفنا، أن التأثير الإغريقي الروماني قد شق طريقه إلى الدراسات اللغوية العربية عن طريق كتاب ديونيسيوس ثراكس، الذي ترجم إلى السريانية في القرن الخامس الميلادي، أي قبل أن تظهر الدراسات اللغوية عند العرب بنحو قرنين من الزمان على أقل تقدير، ونحن إذا ما أجرينا مقابلة بين أقسام الكلام عند ثراكس وأقسام الكلام عند النحاة العرب تبيّن لنا زيف هذا الادعاء وسقوطه، فمن المعروف أن أقسام الكلام تمثل واحدة من نقاط التقاطع المهمة التي تلتقي عندها اللغات، وإحدى القواسم المشتركة بينها، ذلك أنها إحدى العموميات في عالم اللغات، فلو كان هناك أدنى تأثير لكان ينبغي أن نجد أثره في صفحة هذه السمة العالمية. ولكننا لا نجد شيئا من هذا القبيل، فأقسام الكلام عند ثراكس ثمانية. هي: الاسم والفعل وحروف العطف والأداة والظروف والصفات والضمائر وحروف الجر(٤٠)، فأين هذا من تقسيم سيبويه (١٨٠ هـ) الثلاثي؟ أي الاسم والفعل والحرف الذي التزمه النحاة العرب ولم يحيدوا عنه قيد شعرة. قال الأشموني (٩٢٩ هـ)(٤١): «والنحويون مجمعون على هذا إلّا من لا يعتد بخلافه»، وذلك كالذي ذكره أبو حيان من أن أحد المغمورين من متأخري النحاة قد أضاف إلى تقسيم سيبويه هذا

---

(٣٩) عمر، ص ٢٣٨.

(٤٠) Lyons. p. 12.

(٤١) الأشموني، جـ ١ ص ٢٧.

قسما رابعا سماه الخالفة.(٤٢) بل أكثر من ذلك، إن من المتقدمين من جعلوا هذا التقسيم الثلاثي تقسيما عالميا على ضوء معرفتهم باللغات قائلين: «وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية، فوجدناه كذلك، لا ينفك كلامهم من اسم وفعل وحرف، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع، ولا أكثر منه».(٤٣) وهناك من اللغويين من يرجع هذا التقسيم الثلاثي إلى علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه (٤٠ هـ)(٤٤) فقد روى عن أبي الأسود الدؤلي (٦٩ هـ) أن علي بن أبي طالب قد دفع إليه رقعة جاء فيها: «الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبىء به، والحرف ما جاء لمعنى».(٤٥) وإذا عرفنا أن أول نقل كان في الإسلام من لغة إلى أخرى قد تمّ بأمر من خالد بن يزيد بن معاوية (٨٥ هـ)(٤٦) وأنه كان لنقل علوم بعينها كالطب والكيمياء والنجوم، عرفنا أن هذا التقسيم سابق لكل اطّلاع على الثقافات الأخرى، وأنه ابتكار عربي صرف، وعليه فقس.

هذا، وكان الدكتور شوقي ضيف قد اتخذ «نظرية العامل» أساسا قويا اعتمد عليه في رد هذه المزاعم وإبطالها فقال:(٤٧) «وحاول بعض المستشرقين أن يصلوا بين نشوء النحو في البصرة والنحو السرياني واليوناني والهندي، غير أنه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتا علميا، وخاصة أن النحو العربي يدور على نظرية العامل، **وهي لا توجد في أي نحو أجنبي**».

ونقول بعد هذا إن الدراسات اللغوية العربية لها ثوابت ومتغيرات. أما الثوابت فتتمثل في الأبواب النحوية والصرفية المعروفة، وأما المتغيرات فتتمثل في طرق التأويل والتعليل. واللغويات العربية بثوابتها ومتغيراتها ابتكار عربي

---

(٤٢) السيوطي، الأشباه والنظائر جـ ٥ ص ٥.

(٤٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٤٥.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٤٢.

(٤٥) الأنباري، نزهة الألباء ، ص ١٨.

(٤٦) ابن النديم، ص ٣٠٣، ٤١٩.

(٤٧) ضيف، ص ٢٠.

صرف، غير أنه إن كان ثمة تأثير فإنه في المتغيرات دون الثوابت، أي طرق التعليل والتأويل فقط، وأن مثل هذا التأثير لا يمكن أن يكون قد حصل بحال قبل عصر المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨ هـ) حيث اطلع العرب على الثقافات الأجنبية وخاصة اليونانية على نطاق واسع، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت جهود النقل فردية، مقتصرة على بعض العلوم كما أسلفنا، أما الجهود الرسمية قبل عصر المأمون فقد اقتصرت على تعريب الدواوين.

وخلاصة القول إن كتاب سيبويه وكتب الكسائي (١٨٩ هـ) ومؤلفات معاصريهما ومن قبلهما كانت إبداعا عربيا خالصا في ثوابتها ومتغيراتها، ولم يجد المنصفون من المستشرقين بدا من الإقرار بهذه الحقيقة، فهذا أ. شاده يقول:(٤٨) «ولم يكن هناك من الشعوب القديمة إلا شعبان قد بحثا عن كيفية الأصوات وإنتاجها بحثا فاق بحث اليونان دقة وعمقا وهما: الهند والعرب، وبما أن الهند سبقوا العرب في وصف الأصوات بألف سنة أو أكثر، زعم بعض المستشرقين أن العرب قد اقتبسوا علم الأصوات من الهند، ولكن مذهب العرب في دراسة الأصوات يخالف مذهب الهند في نقط مهمة. فنرجح أن العرب **استحدثوا هذا الفن من المدارك العربية بنفسهم**(٤٩)، **ولم يقتبسوه من أي شعب غيرهم**». وبالنسبة للنحو والصرف، قال إنّوليتمان:(٥٠) «اختلف الأوربانيون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال: إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب. وقال آخرون: ليس كذلك، وإنما كما تنبت الشجرة في أرضها كذلك نبت علم النحو عند العرب، وهذا هو الذي روي في كتب العرب من زمن. ونحن نذهب في هذه المسألة مذهبا وسطا .. وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، **وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو** والذين تقدموه، لكن لما تعلمت العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العرب تعلموا أيضا شيئا من النحو».

---

(٤٨) شاده، ص ٤.

(٤٩) كذا، والصواب: بأنفسهم.

(٥٠) الطنطاوي، ص ٢٢.

بيد أننا إذا عرفنا أن صرح الدراسات اللغوية قد اكتمل بوضع كتاب سيبويه «الذي هو مصدر كل ما أحدثه المتأخرون من علماء العرب ليس في علم الأصوات فقط، بل في الصرف والنحو أيضاً»(٥١)، قال ياقوت (٦٢٦ هـ): (٥٢): «وذكر صاعد بن أحمد الجياني من أهل الأندلس في كتابه قال: لا أعرف كتابا أُلّف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب. أحدها المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك. والثاني كتاب أرسطاليس في علم المنطق. والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي. فإن كل واحد من هذه لم **يشذّ عنه من أصول فنّه شيء إلّا ما لا خطر له»**. إذا ما عرفنا هذه الحقيقة، ووقفنا عليها تبيّن لنا مدى سطحية القول بوجود تأثير يوناني في الدراسات اللغوية العربية، ومدى سقوطه أيضا، وتأكد لنا في المقابل أن النحو العربي ـ كما قال هنري فليش ـ «أنقى العلوم العربية عروبة»(٥٣)، ذلك أن كل من جاء بعد سيبويه باعتراف المستشرق أ. شاده قد ترسم خطاه وحذا حذوه، حتى إننا لنكاد نجد أمثلة سيبويه وشواهده بل عباراته هي هي في جميع كتب النحو، وأن كل من جاء بعده لم يزد على أن بسط مجملا، أو شرح مبهما، أو اتجه في التعليل وجهة ما، وهذا كله من المتغيرات، وهي بمنزلة القشور التي لا تؤثر في لب الدراسات اللغوية في شيء، «أما الأصول وأما القواعد والضوابط والأسس فإنها ظلت قائمة كالأطواد الراسخة»(٥٤).

٣ ـ إهمال عامل الزمن في الدراسة التقليدية:

بعد هذا نقول: إن من ينعم النظر في الصرف التقليدي يمكنه أن يضع يده على كثير من نقاط الضعف فيه التي تستدعي إعادة النظر والمراجعة، ولا شك في أن الدراسة المعيارية للظواهر اللغوية، ونظرة القدماء المثالية إلى العربية قد أسهمتا

---

(٥١) شاده، ص ٥.

(٥٢) ياقوت، جـ ١٦، ص ١١٧.

(٥٣) الراجحي، ص ٩.

(٥٤) ضيف، ص ٢٢.

بنصيب وافر في وجود نقاط الضعف هذه. إن النظرة المثالية إلى اللغة جعلتهم ينظرون إليها وكأنها هبة هبطت كاملة من السماء، إلى حد أننا كثيرا ما نفهم من كلامهم أنهم لا يؤمنون ولا يسلمون بفكرة التطور في الظواهر اللغوية(٥٥) وهذا ما يفصح عنه قول أبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ)(٥٦): «إن هذه اللغة وقعت طبقة واحدة كالرقم تضعه على المرقوم، والميسم يباشر به صفحة الموسوم، لا يحكم لشيء منه بتقدم في الزمان». وهذا حكمٍ انفعالي ناشيء عن افتتانهم بهذه اللغة، وإلا فمن المسلمات البديهية أن الزمن يغيّر كل الأشياء، فليس هناك من سبب أو مسوّغ لعدم خضوع اللغة لهذا الناموس الكوني.(٥٧) وعليه فاللغة المثالية حلم من الأحلام.(٥٨) والثبوت المطلق في اللغة أمر لا وجود له، إذ اللغة أشبه شيء بسيل يجري بدون انقطاع، أما كون هذا الجريان لطيفا ناعما أو دافقا عارما فأمر ثانوي ليس له كبير أهمية(٥٩).

وعدم إدراك القدماء لهذه الحقيقة هو السبب في فقدان عنصر الشمولية في معالجة الظواهر اللغوية، الذي ترتب عليه قدر لا بأس به من الخلط والاضطراب في الأحكام عندهم. ولسنا نهدف أن نجعل بحثنا هذا منبرا للتشهير بالقدماء أو الانتقاص من قدرهم، أو التقليل من شأن جهودهم، ذلك أن جوانب النقص في الدرس اللغوي، وفي كل فرع من فروع المعرفة شيء طبيعي، فنحن لا ننتظر من أي لغوي بالغ من العلم ما بلغ، قديم أو حديث، أن يضع لنا وصفا كاملا ودقيقا للغة بحيث لا يترك مزيدا لمستزيد، لا يدع مجالا، ولا حاجة إلى وصفها من جديد، «فإن العالم - وإن كان بارعا - ليس يجوز أن يظن به أنه قد أحاط بكل باب، أو بالباب الواحد إلى آخره».(٦٠) وعليه، فمهما كانت قيمة الجهود

---

(٥٥) ابن جني، الخصائص، جـ ١، ص ٢٥٦.

(٥٦) المرجعُ السابق، جـ ٢، ص ٤٠.

(٥٧) Saussure. p. 77.

(٥٨) فندريس، ص ٢١٣.

(٥٩) Saussure. p. 140.

(٦٠) أبو حيان التوحيدي، جـ ٣، ص ٣.

والدراسات التي وضعها القدماء أو المحدثون فستظل الحاجة ماسة إلى المراجعة وإعادة النظر باستمرار، وكيف تصرفت الحال فإننا ندرك تماما أنها قضية خاسرة، ومحاكمة ظالمة، إن نحن رحنا نحكم على جهود القدماء بمعايير القرن العشرين، عصر الذّرة، وغزو الفضاء!

ونعتقد أنه قد آن لنا أن نبدأ تأملاتنا الصرفية هذه، كي نثبت هذا الذي نزعمه، ونضع النقاط على الحروف كما يقال.

٤ ـ المثال وسقوط فائه:

أ ـ المثال الواوي:

لحظ النحاة أن الواو تسقط من «يَفْعِل»، فراحوا يعللون سقوطها فاختلفوا، فكان سقوط الواو من المثال الواوي مسألة خلافية من جملة المسائل التي اختلفت بشأنها مدرستا البصرة والكوفة. وقد فصّل الأنباري (٥٧٧ هـ) الحديث عنها، حيث عرض وجهات نظر الفريقين. وناقشها، ثم وازن بينها، ورجّح رأي البصرة على الكوفة(٦١).

ولقد فسّر البصريون سقوط الواو في نحو: «يزن» و «يعد» بما سموه كراهية وقوعها بين ياء وكسرة(٦٢). فموقع كهذا محظور عليها دخوله، لأنه من المواقع التي تمتنع فيه الواوات(٦٣)، وذلك لأن الياء المفتوحة والكسرة ـ على حسب وصف الصبّان (١٢٠٦ هـ) ـ «ضدان للواو، والواقع بين ضديه مستثقل».(٦٤) ومن ثم حذفت استخفافا. وقد وضّح ابن يعيش (٦٤٣ هـ) عملية التخفيف هذه ودواعيها بقوله:(٦٥) «وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان، الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم،

---

(٦١) الأنباري، الأنصاف، جـ ٢ ص ٤١٣ ـ ٤١٧.

(٦٢) سيبويه، جـ ٤، ص ٥٢.

(٦٣) المبرد، المقتضب، جـ ١ ص ٨٨.

(٦٤) الصبان، جـ ٤، ص ٢٥٦.

(٦٥) ابن يعيش، جـ ١٠، ص ٥٩.

فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شيء منه، ولم يجز حذف الياء، لأنه حرف المضارعة، وحذفه إخلال، مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة، لأنه بها يعرف وزن الكلمة. فلم يبق إلا الواو، فحذفت وكان حذفها أبلغ في التخفيف، لكونها أثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوى سبب حذفها، وجعلوا سائر المضارع محمولا على «يَعِد» . . . لئلا يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة، مع ما في الحذف من تخفيف».

أما الكوفيون فقد ذهبوا ـ على حد قول الأنباري ـ إلى أن حذف الواو من «يعد» وبابه إنما كان لأجل التفريق بين اللازم والمتعدي(٦٦). وقد نسب إليهم ذلك كل من ابن يعيش(٦٧) والرضي الاستراباذي(٦٨). وأما السر في كون عملية التمييز بين هاتين الفصيلتين قد تمت عن طريق إسقاط الواو من اللازم دون المتعدي فذلك «لأن التعدي صار عوضا من حذف الواو»(٦٩).

وفي الحقيقة إن نسبة هذا القول إلى الكوفيين جميعا لا تصح إلا من باب التغليب لا الإطلاق، ذلك أننا نجد بعض أعلامهم مثل ثعلب (٢٩١ هـ) يذهب في هذه القضية مذهب البصريين تماما. فقد جاء في مجالس ثعلب ما نصه:

«وأملى علينا أبو العباس: «وَعَد يعِد»، و «وَزَن يزِن» كان «يَوْزِن» و «يَوْعِد» فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا الفعل على هذا، فقالوا «يَزِن». و «وَجِل يَوْجَل» ثبت، لأن بعدها فتحة، فلم يجتمع ما يستثقل»(٧٠).

والذي يبدو لنا أن هذا الذي نسب إلى الكوفيين إن هو إلا رأي الفراء (٢٠٧ هـ) وحده. فقد قال في معاني القرآن:(٧١) فأما الذي يقع ـ أي المتعدي ـ

---

(٦٦) الأنباري، الإنصاف، جـ ٢، ص ٤١٣.

(٦٧) ابن يعيش، جـ ١٠ ص ٥٩.

(٦٨) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية جـ ٣، ص ٩٢.

(٦٩) الأنباري، الإنصاف جـ ٢، ص ٤١٤.

(٧٠) ثعلب، جـ ٢، ص ٣٦٠.

(٧١) الفراء، جـ ٢، ص ١٥٠.

فالواو منه ساقطة؛ مثل: وزن يزن. والذي لا يقع تثبت واوه في «يفعل». وجاء في المنصف:(٧٢) «وقال الفراء: إن الواو إنما حذفت من «يعد ويزن» لأنهما متعديان. قال: وكذلك كل متعد. قال: ألا ترى أنهم قالوا: «وجِل يَوْجَل» فأثبتوا الواو لما كان «وَجِل ووَحِل» غير متعديين».

وواضح تماما من خلال هذا الذي قدمناه أن البصريين يعولون في تعليلهم لسقوط الواو على أسس صوتية، في حين يبني الفراء تعليله على أسس وظيفية، ولا شك في أن اتجاه البصريين وإن لم يكن صحيحا في حد ذاته هو الاتجاه الصحيح، ذلك أن التغيرات التي تعرض للصيغ إنما تقوم في الأغلب الأعم على اعتبارات صوتية لا وظيفية، وليس أدّل على فساد ما ذهب إليه الفراء من وجود قدر لا بأس به من الأفعال اللازمة التي حذفت منها الواو على الرغم من لزومها وفي مقدمتها: وقف يقف، ووقدت النار تقد، ووبل المطر يبل، ووقع يقع، ووضع في السير يضع . . .

بعد هذا نقول: إذا كان الأنباري قد انتصر لأهل البصرة بتبنيه وجهة نظرهم، وتفنيده وجهة نظر الكوفيين وردّها، فإننا ننتصر أيضا للكوفيين سلبيا قائلين: إن ما ذهب إليه كل من البصريين والكوفيين غير صحيح.

وعليه، فما ذهب إليه البصريون، من أن الواو قد حذفت من «يعد» وبابه لوقوعها بين ياء وكسرة في الأصل «يَوْعِد»، مردود، لأن الواو لم تقع حقيقة بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين فتحة وصامت هو عين الكلمة المحركة بالكسر «yaw'idu» ، وهذا السياق الصوتي لا يلزم إسقاطها، آية ذلك ثبوتها في قولنا: مذ يَوْمِ الخميس إلى يَوْمِ الجمعة. فالسياق الصوتي واحد هنا وهناك، ومع ذلك لم تحذف الواو من «يوم» في حالة كونه مجرورا، فمن هنا يثبت لنا أن هذه العلّة فاسدة لعدم اطرادها. وأكثر من ذلك إننا نجدهم يجوزون بقاء الواو في حالة وقوعها بين ياء وكسرة حقيقة، وذلك في مثل تحقير «جدول» حيث يقال فيه:

---

(٧٢) ابن جني، المنصف جـ ١، ص ١٨٨.

رفع المسهم

«جُدَيِّل» و «جُدَيْوِل»،(٧٣)، وفي هذه الصورة الأخيرة تحقق وقوع الواو بين ياء وكسرة، ومع ذلك فإنهم لم يستنكروا بقاء الواو. ولكنهم قد حسبوا لكل شيء حسابه، ولذا فإنهم قد اشترطوا لسقوط الواو شروطا ثلاثة هي:(٧٤)

١ ـ أن تكون الياء مفتوحة. فإن كانت محركة بالضم لا تحذف.

٢ ـ أن تكون العين مكسورة، فإن كانت مفتوحة كيوجّل أو مضمومة كيوضُؤ لا تسقط.

٣ ـ أن يكون ذلك في فعل، لا اسْم، لأن الفعل أصل في باب الإعلال، قال الرضي:(٧٥) «اعلم أن الفعل فرع الاسم في اللفظ كما في المعنى، لأنه يحصل بسبب تغيير حركات حروف المصدر، فالمصدر كالمادة، والفعل كالمركب من الصورة والمادة، وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة، وجميع ما هو مشتق من المصدر، وعادتهم جارية بتخفيف الفروع .. لأنها لاحتياجها إلى الأصول فيها ثقل معنوي، فخففوا ألفاظها تنبيها عليه. وفي الفعل ثقل من وجه آخر وهو أن ثلاثيه ـ وهو أكثره ـ لا يجيء ساكن العين .. وأيضا يتصل بآخر الفعل كثيرا ما يكون الفعل معه كالكلمة الواحدة، أعني الضمائر المتصلة المرفوعة .. **فعلى هذا صار الفعل أصلا في باب الإعلال** لكونه فرعا، ولثقله». فمن ثم كان التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال.

لقد أصبحت قضية مسلما بها، ومسألة لا تقبل الجدل والمناقشة من قبل النحاة والصرفيين، كون الواو لا تسقط إلا إذا وقعت بين ياء وكسرة، ومن ثم فقد أصبح «يَفْعِل» علّة، وأصبح سقوط الواو نتيجة ورمزاً إلى هذه الصيغة، كل منهما يشهد للآخر، ولذا نجدهم يضطرون إلى ردّ كل صيغة سقطت منها الواو إلى هذه الصيغة بطريقة ما، وإن كان الواقع اللغوي يقرر غير ذلك.

فمن جملة مظاهر عدم مراعاة الواقع اللغوي حكم بعضهم بخفة الضمة

---

(٧٣) ابن جني، الخصائص جـ ٣، ص ٨٤.

(٧٤) الأشموني، جـ ٤، ص ٢٥٦.

(٧٥) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، جـ ٣ ص ٨٨.

وثقل الفتحة قبل الواو! فبصدد تفسيرهم عدم سقوط الواو ـ حسب اعتقادهم ـ من «يوعد yuʻidu» مضارع «أوعد» ـ ولا يهمنا هنا الخلط الذي أوقعتهم فيه وحدة الصورة الخطية بين الضمة الطويلة والواو، إنما يهمنا ما ولّدته محاولة تخريجهم هذه من أحكام غريبة ـ نسوق ـ شاهدا على ذلك ـ تعليل الرضي الاسترابادي. قال في شرح الشافية: (٧٦) «فإن قيل: فهلا حذفت الواو من «يوعد» مضارع «أَوْعد» مع أن الضمة أثقل؟ قلت: **بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة بينهما**». فتأمل معي هذا الحكم الغريب، الذي حكم بموجبه على الفتحة التي هي أخف الحركات عرفا وعقلا وحسا بأنها أثقل من الضمة قبل الواو. وإنصافا للقدماء نقول إن منهم من قد تنبه إلى أن الذي يأخذ صورة الواو في «يوعد» ليس واوا حقيقة. قال ابن خالويه (٣٧٠ هـ): (٧٧) «فإن سأل سائل: لِمَ لم تسقط الواو من «يوعد ويوزع» وقد حلّت بين ياء وكسرة؟ فالجواب في ذلك: أن هذه الواو مدّة لا واو صحيحة لأن الواو إذا سكنت وانضم ما قبلها تصير مدة، فصارت بمنزلة الألف في واعد».

ومن قبيل هذه الأحكام الغربية أيضا حكم بعضهم على الضمة بأنها أخف من الكسرة، فبصدد تعليل عدم سقوط الواو من «يَوْضُؤ» قال ابن‌عصفور (٦٦٩ هـ): (٧٨) «وإنما لم يكن ثقل الواو بين الياء والضمة كثقلها بين الياء والكسرة، لأن الكسرة والياء منافرتان للواو . . فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعة بين شيئين ينافرانها، وإذا وقعت بين ياء وضمة كانت واقعة بين مجانس ومنافر، فلذلك كان وقوعها بين ياء وضمة أخف عليهم من وقوعها بين ياء وكسرة».

وإذا كان ابن عصفور قد اضطر إلى هذا التخريج، وضرب عرض الحائط بما يقرره الواقع اللغوي من أجل أن يجد تفسيرا لثبات الواو في «يَوْضُؤ»، فإن غيره لم يجد بدا من الإقرار بأن «يوضُؤ» أثقل من «يَوْعِد»، لأن الضمة أثقل من

---

(٧٦) المرجع السباق، جـ ١، ص ١٣٢.

(٧٧) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص ٢٣٠.

(٧٨) ابن عصفور، الممتع جـ ٢ ص ٤٢٩.

الكسرة. فبشأن سقوط الواو من «يَجُد» في قول جرير:

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة   تدع الصوادي لا يجُدن غليلا

قال الرضي:(٧٩) «يجوز أن يكون أيضا الأصل عندهم مكسور العين كأخواته، ثم ضم بعد حذف الواو. ويجوز أن يكون ضمه أصليا حذف منه الواو، **لكون الكلمة بالضمة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها**».

وهكذا، نجد أنفسنا هنا أمام قضية واحدة قد حكم عليها بحكمين على طرفي نقيض.

غير أن الأنكى، بل ما يعد عجبا من العجب، أن نجد بعضهم يحكم بأن كسر الياء «يِ: yi» أخف من فتحها! فابن عصفور يرى أن من لهجته ييجل: yidžalu، أي من يكسر الياء من «يَوْجَل» إنما يفعل ذلك استثقالا للفتحة في الياء(٨٠)!.

إن حكم ابن عصفور هذا يتناقض مناقضة صريحة وما يؤكده الحسّ وتثبته التجربة من أن الفتحة أخف الحركات جميعا، وهذه حقيقة معروفة، والإجماع منعقد عليها، قال ابن جني(٨١): «ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء. منها أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه، نحو قولك في جمع فُعْلة وفِعْلة: فُعُلات، بضم العين نحو غُرُفات، وفِعِلات بكسرها نحو كِسِرات، ثم يستثقل توالي الضمتين والكسرتين فيهرب عنهما تارة إلى الفتح، فتقول: غُرَفات، وكِسَرات، وأخرى إلى السكون فتقول: غُرْفات، وكِسْرات. أفلا تراهم كيف سوّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما». وقال في البسيط(٨٢): «لا خلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر». وقد غالى بعضهم فذهب إلى أن الفتح أخف حتى من السكون نفسه، وذلك لأن السكون على حد

---

(٧٩) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، جـ ١، ص ١٣٣.

(٨٠) ابن عصفور، الممتع، جـ ٢ ص ٤٣٣.

(٨١) ابن جني، الخصائص، جـ ١، ص ٥٩.

(٨٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، جـ ٢، ص ٤٥.

قول إبراهيم مصطفى «تمهّل بالحرف وتمسك بمخرجه، وتحقيق نطقه، فهذا من طبيعة السكون، ونطق العرب به يبينّ لك أن الفتحة أخف منه، وأيسر مئونة في النطق، وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه وأنكر حسّه»(٨٣).

ولا شك في أن ابن عصفور قد غالط نفسه، واشتطّ في حكمه هذا. فلو كان ما قاله حقا لشاع الكسر كثيرا في الياء عند من لهجته كسر أحرف المضارعة، ولكننا نجد النحاة تنص على أن من هذه لهجته يتنكّب كسر حرف المضارعة إذا كان ياء «وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء».(٨٤) وقد أكّد الأخفش (٢١٥ هـ) ذلك بقوله:(٨٥) «ولا يكسرون الياء، لأن الكسر من الياء، فاستثقلوا اجتماع ذلك». ونحن لا نتفق والأخفش في قوله هذا، فقد جاء الكسر عنهم، بل قرىء به في القرآن الكريم، كما سنرى لاحقا، ولكن الذي نريد تأكيده أن الكسر في الياء لثقله لم يطرد في كلامهم اطراده في أحرف المضارعة الأخرى.

وبعد، فهذه جملة من الأحكام الغريبة التي ولدّها ما استقرّ في أذهانهم، وتمكّن من نفوسهم من أن الواو لا تسقط إلا إذا وقعت بين ياء وكسرة، مما دفعهم إلى التكلف في التأويل والتخريج، وغضّ الطرف أحيانا عما يقرره الواقع اللغوي.

وفي الحقيقة إننا لا نجد مسوغا صوتيا لسقوط الواو من مثل «يَوْعِد»، أي من المضارع. ولكننا إذا ما تركنا المضارع جانبا، وتأملنا الأمر منه، فإننا حينئذ سنضع أيدينا على السبب الحقيقي لسقوط الواو، ففي الأمر من المثال مطلقا تتخلّق سياقات صوتية مرفوضة عربيا البتة، في صيغة الأمر وحدها نجد المسوّغ الصوتي الحقيقي لسقوط الواو، وهذا يعني أن الواو من وجهة نظرنا إنما تسقط أولا من فعل الأمر، ثم يأتي القياس فيعمّم هذا الحكم على المضارع والمصدر. وهذا

---

(٨٣) مصطفى، ص ٨٤.

(٨٤) سيبويه، جـ ٤، ص ١١٠.

(٨٥) الأخفش، جـ ٧٢ ص ٣٧٩.

يعني بكل وضوح أن ما ذهب إليه كل من البصريين والكوفيين غير صحيح كما أسلفنا.

فمن الثابت عند النحاة أن فعل الأمر «فرع المضارع، لأنه أخذ منه»(٨٦) قال ابن يعيش(٨٧): «فإن قيل: ولم كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره؟ قيل: لما كان زمن الأمر المستقبل أخذ من اللفظ الذي يدل عليه وهو المضارع». ويتم لنا الحصول على الأمر عن طريق إسقاط حرف المضارعة، وإلزام آخر الفعل - باستثناء الناقص والمسند إلى ضمير حركي، والمؤكد بالنون - السكون، وهذا يعني أنه «لا تخالف صيغة الأمر صيغة المضارع إلا بأن يحذف حرف المضارعة ويعطى آخره حكم المجزوم»(٨٨).

ونحن إذا ما قمنا بتجريد «يَوْعِد yaw‘idu» من حرف المضارعة، وتسكين آخره فإننا سنحصل في النهاية على «وْعِد: w‘id» وبتوليد الأمر من المضارع ينشأ كما هو ظاهر محظور لغوي، أي سياق صوتي مرفوض عربيا، وساميا أيضا، ألا وهو التقاء صامتين في بداية المقطع، وهذا لا يجوز ولا يكون بحال. قال بروكلمان:(٨٩) «لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما، نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادرا بعده، وكونت معه مقطعا مستقلا».

والحركة التي تستعين بها العربية في مثل هذه الحالة هي الكسرة(٩٠). وبإلحاق الكسرة المساعدة تصبح الصيغة «ـوِعْد: iw‘id». ولكن إضافة الكسرة لا تحل المشكلة لأن المقطع في العربية والساميات لا يبدأ إلا بصامت(٩١). وتخلصا من

---

(٨٦) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، جـ ٣، ص ٨٨.

(٨٧) ابن يعيش، جـ ٧، ص ٥٩.

(٨٨) التفتازاني، ص ١٩٨.

(٨٩) بروكلمان، ص ٧٣.

(٩٠) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(٩١) المرجع السابق، ص ٤٣.

رفع المسيهم

هذا الإشكال الصوتي تعمد العربية بشكل تلقائي إلى تحقيق الحركة، وبتحقيقها تتخلق همزة الوصل(٩٢)، قال بروكلمان:(٩٣) «كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تنطق في الأصل محققة بمعنى أنها تسبق بهمزة». وبتحقيق الحركة وتخلّق همزة الوصل تصبح الصيغة «اِوعد iw'id'». وهنا فقط نضع أيدينا على السبب الحقيقي لسقوط الواو من المثال، ذلك أنه بتخلّق همزة الوصل تشكّل سياق صوتي مرفوض أيضا ألا وهو المزدوج الهابط. «اوْ: iw» في المقطع الأول، وهو أحد أربعة مزدوجات هابطة لا تبقى عليها العربية الفصحى على الإطلاق وهي: «اِو iw، واِي iy، وأُوْ uw و أُيْ uy»(٩٤). لأنها في مجموعها عبارة عن تتابع متجانسات أو أضداد، وكلاهما مرفوض عربيا. ولقد كان القدماء أنفسهم على وعي تام بذلك. قال سيبويه:(٩٥) «لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة». وقال الأخفش(٩٦): «الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم». وقال ابن جني:(٩٧) «وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة». وهذا بطبيعة الحال في العربية الفصحى، أما اللهجات الدراجة في مختلف أنحاء الوطن العربي فتجيز مثل هذه المزدوجات،

---

(٩٢) يرى ابن جني أن همزة الوصل إنما أضيفت ساكنة ثم كسرت. قال في سر صناعة الإعراب (١١٢/١) «واعلم أن هذه الهمزة إنما جيء بها توصلا إلى النطق بالساكن بعدها لما لم يمكن الابتداء به، وكان حكمها أن تكون ساكنة، لأنها حرف جاء لمعنى، ولاحظّ له في الإعراب. وهي في أول الحرف كالهاء التي لبيان الحركة بعد الألف في آخر الحرف في: وازيداه وواعمراه. ووأمير المؤمنيناه، فكما أن تلك ساكنة، فكذلك ينبغي في الألف أن تكون ساكنة». أما عن علّة تحريكها بالكسر فقال: «إنما حركت لسكونها وسكون ما بعدها» المنصف (٥٣/١). أما عن علّة اختيار الهمزة دون غيرها لهذا الغرض فقد قال: «إنهم أرادوا حرفا يتبلغ به في الابتداء، ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة، لأن العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف وهي مع ذلك أصل فكيف بها إذا كانت زائدة . . ولو أنهم زادوا في مكانها غيرها لما أمكن» انظر سر صناعة الإعراب (١١٣/١).

(٩٣) بروكلمان، ص ٤١.

(٩٤) الشايب، ص ٤٢٥.

(٩٥) سيبويه، جـ ٤، ص ١٩٥.

(٩٦) الأخفش، جـ ١، ص ٤٨.

(٩٧) ابن جني، الخصائص جـ ٢، ص ٣٥٠.

فنحن في العادة نقول: اِوْزِن لي كذا وكذا، واِوْعدني، واِوْصف لي المنظر . .

وتخلصا من هذه السياقات الصوتية المرفوضة، تقوم العربية، وبشكل آلي، بالمخالفة بين عنصري المزدوج، وهو هنا اِو: iw عن طريق حذف الصامت ومد الحركة، وبذلك ينتقل الفعل من «اِوْعد iw ʻid’» إلى «ايعد ī‘id» أي من «اِفْعِل» إلى «ايعل» وبسقوط الواو التي كانت السبب الحقيقي لتخلق همزة الوصل، يسقط المقطع الأول الذي يتشكل من همزة الوصل وكسرتها الطويلة «اِي: i,» لأنه إذا سقطت العلّة، ارتفع المعلول، فإذا انتفى سبب وجود همزة الوصل لم يعد لوجودها ما يسوغه، فتسقط مع حركتها، ومن ثم تصبح الصيغة: «عِدْ ʻid» وبهذا يكون الأمر من «وَعَد» قد مرّ بالمراحل التالية: وْعِد: Iw‘id، ـ وِعد: iw‘id، إوْعد: iw‘id’، ايعد: i‘ id ⟵ عِـد ‘id(٩٨) وقياسا على اومر، سقطت الواو من المضارع والمصدر المنتهي بالتاء أيضا(٩٩).

بهذا يفسّر سقوط الواو من المثال. يستوي في ذلك ما كان مضارعه مكسور العين أو مفتوحها أو مضمومها، الواوي واليائي في ذلك سواء، لأننا إذا ما أردنا الأمر من المثال مطلقا بحيث يكون في ابتداء الكلام تشكلت سياقات صوتية مرفوضة عربيا، فيتخلص منها عن طرق المخالفة بين عنصري المزدوج الهابط، وذلك بحذف العنصر الصامت، أي فاء الفعل، واوا كانت أو ياء، ثم يعوض منه بمد الحركة السابقة، وبهذا يكون حذف الواو من «يَجُد وَيَسع وَيَطأ» حذفا مقيسا أوجبته قوانين صوتية كتلك التي أوجبت سقوط الواو من «يَعِد» تماما. ولنأخذ أولا الفعل «يَجُد» الذي ورد في قول جرير:

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة   تدع الصوادي لا يَجُدن غليلا

لقد عدّ الضم في هذا الفعل لهجة خاصة ببني عامر، وصفها الجوهري (٣٩٦ هـ) بأنها لا نظير لها في باب المثال، ونظرا إلى ما اشتهر من أمر هذه اللهجة، من أنها

---

(٩٨) Wright. A Grammar... Vol. 1. p. 78.

(٩٩) بروكلمان، ص ١٣٩.

لبني عامر، فقد نسب الجوهري البيت السابق إلى لبيد بن ربيعة العامري(١٠٠). وقد تابعه على ذلك الرضي الاستراباذي،(١٠١) ولكن ابن بري (٥٨٢ هـ) صحّح نسبة هذا البيت، وبين أنه لجرير لا لبيد(١٠٢)، وهو موجود في ديوانه(١٠٣).

وقد اختلف بشأن الضم ههنا، هل هو في هذا الفعل خاصّة، أم هو عند بني عامر في المثال الواوي مطلقا؟ أما ابن مالك فقد ذهب إلى أنه لغة لبني عامر في المثال الواوي مطلقا.(١٠٤) أما باقي النحاة فقيدوه بالفعل «وجد» فقط، بل إن منهم من قيّده ببعض معاني وجد، وليس فيه مطلقا(١٠٥).

وإذا ما تأملنا الفعل «يَجُد» فإننا لا نتردد في الحكم عليه بأنه آت من «يَوْجُد» بوزن «يفْعُل» مثل «يَوْضُؤ». والأمر من «يَفْعُل» يكون كما وصفنا سابقا بإسقاط حرف المضارعة وتسكين الآخر أي «فْعُل: f‘ul» وعليه فالأمر من «يَوْجُد» في الأصل «وْجُد: wdžud» فالتقى صامتان في بداية المقطع وهذا لا يجوز، فيفصل بينهما عن طريق الإتيان بكسرة محققة، فيصبح الفعل: «اِوْجُد: iwdžud,» بوزن «اِفْعُل» وهذا هو الأصل في فعل الأمر من الفعل المضموم العين. وقد احتفظ بهذا الأصل في بعض اللهجات فقد حكى قطرب (٢٠٦ هـ) عن بعض العرب اِقْتُل واِعْبُد على الأصل.(١٠٦) ثم أعقب ذلك حدوث مماثلة بين حركة همزة الوصل وحركة المقطع الثاني. وقد علّل ذلك ابن جني بقوله:(١٠٧) «وإنما ضموا الهمزة في

---

(١٠٠) الجوهري، جـ ٢، ص ٥٤٧.

(١٠١) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، جـ ١، ص ١٣٢.

(١٠٢) ابن منظور، جـ ٤، ص ٤٥٨.

(١٠٣) الديوان، ص ٣٦٤ ورواية الديوان هي:

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة　　　يدع الحوائم لا يجـدن غليلا

(١٠٤) ابن مالك، ص ١٩٧.

(١٠٥) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، جـ ١، ص ١٣٣ الهامش.

(١٠٦) ابن جني، سر صناعة الإعراب جـ ١، ص ١٦٦، والخصائص جـ ٣، ص ٢١٢.

(١٠٧) ابن جني، سر صناعة الإعراب جـ ١، ص ١٦٦.

هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضم بناء لازما، ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزا لأنه غير حصين».

وهذا التعليل يتفق وما توصل إليه اللغويون المحدثون من أن مبدأ الانسجام الحركي ناشيء عن الميل الإنساني الطبيعي تجاه الاقتصاد في الجهد العضلي.(١٠٨) قال هنري لوفيغر:(١٠٩) «تخضع اللغة بحسب اللغويين والتجربة العملية الشائعة، خضوعا عفويا إلى قانون عام، هو قانون الجهد الأدنى، قانون استهلاك الطاقة الأدنى، يميل المتكلمون إلى قول أقصى ما يمكن بأكبر قدر من الضمانة (من الفهم) وبأقل نفقة (من المجهود، من الطاقة). تلك قضية عامة». وبالمماثلة بين الحركات تتحول الصيغة من «اِوْجُد» بوزن «اِفْعُل» إلى «أوجد uwdžud'» بوزن «أُفْعُل». وهنا كما في حالة الكسر، يتشكل سياق صوتي مرفوض هو المزدوج الهابط «او : uw» فتحصل المخالفة بين عنصري المزدوج عن طريق إسقاط الصامت ومد الحركة فيصبح الفعل «أوجد udžud'». ثم تبع سقوط الواو سقوط همزة الوصل أيضا، فانتهى الفعل إلى «جُدْ» وقياسا على الأمر، كان المضارع «يَجُد» وهن «يَجُدْن». قال سيبويه:(١١٠) «وقد قال ناس من العرب وَجَد يَجُد كأنهم حذفوها من يَوْجُد، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام». ومن هنا فقد حكم عليها اللغويون بأنها لغة شاذة «غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكافة مما هو بخلاف وضعها»(١١١).

وانطلاقا من إيمانهم الراسخ، واعتقادهم الجازم بأن الواو لا تسقط إلا من «يَفْعِل» فقد جوزوا في «يَجُد» أن تكون في الأصل «يَوْجِد» ثم ضمت العين بعد حذف الواو(١١٢)، أي أن الضمة فيها عارضة، وأن الفعل على بابه في الأصل،

---

(١٠٨) Matthews. p. 102.

(١٠٩) لوفيغر، ص ٧٠.

(١١٠) سيبويه، جـ ٤، ص ٥٣.

(١١١) ابن جني، سر صناعة الإعراب جـ ٢، ص ٥٩٦.

(١١٢) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ، جـ ١، ص ١٣٣.

وذلك حفاظا منهم على قاعدة سقوط الواو من أن تنتهك حرمتها أو أن ينكسر اطرادها.

والأمر من «يَوْضُؤُ» كالأمر من «يَوْجُد» تماما، فلو أننا أمرنا من هذا الفعل لكان ينبغي أن نقول «اوضؤ ʼudū» ثم بالتخلص من المقطع الطويل المفتوح في أول الصيغة ينتهي الفعل إلى «ضُؤْ». ولكن الأمر من «يَوْضُؤ» وبابه قد أهمل على ما يبدو، أو لم يشتهر في الاستعمال. وسقوط الواو إنما يكون ـ كما بينا ـ من الأمر أولا، ثم قياسا على الأمر يسقط من المضارع، وهذا يعني أنه ليس ثمة علّة أو مسوّغ لسقوط الواو من المضارع، لأنها إنما تسقط منه بفعل القياس ليس غير. **فنقطة البدء في التغيرات الصرفية التي تصيب أبنية الكلم تنحصر في القياس**⁽¹¹³⁾ قال فندريس:⁽¹¹⁴⁾ «الحقيقة أن القياس أساس لكل صرف، فالإنسان يتبع القياس دائما في كلامه».

ويطلق القياس في العادة على العملية التي يكّون بموجبها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعا لنموذج معروف.⁽¹¹⁵⁾ «ويقتضي القياس وجود نموذج ومحاكاة منتظمة لذلك النموذج. فالصيغة القياسية: إنما هي صيغة حيكت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقا لقاعدة معروفة»⁽¹¹⁶⁾. وهكذا يبدو واضحا لنا تماما أن القياس يعمل في صالح الانتظام، وينزع إلى توحيد أساليب صياغة الكلمات، ولكنه ليس مطلق العنان، فقد يتخلّف أحيانا، فهو ـ على حد قول دي سوسير ـ **متقلّب وذو نزوات**.⁽¹¹⁷⁾ ويتوقف القياس إلى حد كبير على قانون الاقتصاد في الجهد الذي من شأنه تفادي إجهاد الذاكرة وأعضاء النطق بمتاع غير مفيد⁽¹¹⁸⁾.

---

(١١٣) فندريس، ص ١٤٧.

(١١٤) المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(١١٥) المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(١١٦) Saussure. p. 161.

(١١٧) Ibid. p. 162.

(١١٨) فندريس، ص ٢٠٦.

ولما لم يتوافر النموذج من «يوضؤ» حيث لم يأت منه «ضُؤْ» لم تحصل المحاكاة، أي لم تسقط الواو من المضارع، لأنها لم تسقط من الأمر، نظرا إلى أنه ليس ثمة أمر فتحذف منه. وعليه، فليس ثبات الواو في «يوضؤ» وبابه راجعا إلى كون حركة العين مضمومة على حسب ما قرّر القدماء، وإنما لأن صيغة المضارع من هذا الفعل ونظائره لم تنسج على منوال الأمر، ليس غير.

وما قيل عن «يَفْعُل» نحو «يَوْضُؤ» يقال أيضا عن «يَفْعَل» نحو «يَوْجَل» فهذا الباب، أي المفتوح العين، حاله عند القدماء كحال سابقه، وحكمه كحكمه، لا تسقط الواو منه لأن العين فيه غير مكسورة. وإنما حكموا بذلك، «لأنه تمهّد لهم أن الواو لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين»^(١١٩). ومن هنا فقد كان سقوط الواو من المضارع دليلا عندهم على أنه من باب «يَفْعِل»، وإن كان الواقع اللغوي يقرر غير ذلك، فمن ثم كان من السهل عليهم أن يفسروا سقوط الواو من مثل: يَهَب ويَضَع ويَقَع ويَسَع ويَطَأ.. فهي تخرج عندهم على أنها «يفعِل» في الأصل، ثم فتحت العين فيها لأجل الصوت الحلقي، قال المبرد (٢٨٥ هـ): ^(١٢٠) « .. وكذلك «وَسِع يَسَع» كانت السين مكسورة. وإنما فتحت للعين، ولو كان أصلها الفتح لظهرت الواو نحو: وَجِل يَوْجَل ووَحِل يَوْحَل». وقال ابن مالك بشأن «يضع» وأخواتها^(١٢١): «لا بد لحذف الواو من مضارع «وضع» من سبب. فإما أن يكون الواو وحدها، أو مع الفتحة الموجودة، أو مع ضمة منوية، منع من الأول والثاني ثبوت الواو في «يَوْجَل» ونحوه. ومنع من الثالث ثبوتها مع الضمة الموجودة في «يَوْضُؤ» ونحوه، لأن الموجود أقوى من المنوي، فتعين الرابع وهو أن يكون سبب حذفها الياء والكسرة المنوية، فكان وضع يضع في الأصل من باب ضرب يضرب، ففتحت عين مضارعه لأجل حرف الحلق». ولم يقتصر هذا التأويل على القدماء وحدهم فقد حذا حذوهم بعض

---

(١١٩) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، جـ ١، ص ١١٧.

(١٢٠) المبرد، الكامل في اللغة، جـ ١ ص ٣٦٤.

(١٢١) ابن جماعة، ص ٢٧٢.

المستشرقين أيضا، مثل برجشتر اسر(١٢٢).

وفي الحقيقة، فإننا في الوقت الذي نسلم فيه بأن كلا من «يَهَب ويَضَع ويَقَع» متطور عن «يهِب ويضِع ويقِع»، عن طريق فتح العين لأجل الصوت الحلقي، نظرا إلى أن «فَعَل» مضارعه القياسي هو «يَفْعِل»، فإننا لا نسلم البتة، ولا نجد مسوغا للحكم على أن «يَسَع وَيَطأ» متطوران عن «يسِع ويطِىء»، لأن هذين ماضيهما على «فَعَل» ومضارع «فَعَل» القياسي هو «يَفْعِل». هذا هو القياس كما نصوا هم على ذلك،(١٢٣) أما مجيء «يَفْعِل» منه فلا يكون إلا على وجه الشذوذ(١٢٤). وما ذلك إلا لأن العربية تحرص على المخالفة بين عين الماضي والمضارع من أجل التمييز بين الأبنية. قال ابن جني: (١٢٥) «فإن قال قائل: ولم كان باب «فَعِل يَفْعَل»، وباب «فَعَل يَفْعِل»؟ قيل: لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأن لكل واحد منهما بناء على حياله، فجعلوا مضارع «فَعِل يَفْعَل» ومضارع «فَعَل» في أكثر الأمر «يَفْعِل». وما دام الأمر كذلك، فكيف يسوغ لنا أن نحكم على وسِع يَسَع، ووطِىء يَطَأ بأنهما من باب فعِل يفعِل؟ لقد نصوا على أن مجي «يفعِل» من «فَعِل» لا يكون إلاّ على وجه الشذوذ، فكيف نحكم على هذين الفعلين بالشذوذ مع أن ظاهرهما يؤكد قياسيتهما وأنهما على بابهما؟ إن أخذ الأمور على ظاهرها هو الأولى، فلا يصار إلى الأمر الخفي، إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي، ولا سيما أنه «قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان»(١٢٦).

---

(١٢٢) بوجشتراسر، ص ٦٤.

(١٢٣) الرضي الاسترابادي، شرح الشافية ، جـ ١، ص ١٣٥.

(١٢٤) ابن عصفور، الممتع جـ ٢، ص ٤٣٢.

(١٢٥) ابن جني، المنصف، جـ ١،ص ١٨٧.

(١٢٦) ابن جني، الخصائص جـ ١،ص ٣٧٥.

إن الحكم على «وسِع يَسَع» و «ووطِىء يَطَأ» بأنهما من باب «فَعِل يَفْعِل» إنما كان لأجل إيجاد تفسير لسقوط الواو يتفق وقاعدة سقوط الواو عندهم، ومن ثم كان على «يَسَع ويَطَأ» أن تنضويا تحت لواء «يَفْعِل» كي يظل مفعول القاعدة ساريا وحكمها نافذا، قال سيبويه: (١٢٧) «وأما يَسَع ويَطَأ فإنما فتحوا، لأنه فَعِل يَفْعِل مثل حَسِب يَحْسِب ففتحوا للهمزة والعين كما فتحوا للهمزة والعين حين قالوا: يقرأ ويفزع».

وعلى الرغم من أن تفسير سيبويه هذا قد وجد قبولا على نطاق واسع بين صفوف النحاة والصرفيين، فإنه على كل حال لم يعدم أن يجد من يرفضه منهم بسبب مجافاته للواقع اللغوي، لأن حمل «يسع ويطأ» على «يفعِل» فضلا على مناقضته لواقع الحال، فإنه ـ كما قال الصبان ـ قياس على ما هو خلاف القياس(١٢٨). لأن قياس الماضي المكسور العين فتح عين مضارعه، حتى لقد أنكر الكسائي وجود «فَعِل يَفْعِل» كبناء أصلي، وما جاء من الأفعال عليه، نحو: «حَسِب يَحْسِب» ـ وهذه لغة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولغة قبيلته قريش(١٢٩) ـ عده من تداخل اللغات. وقد وضّح طريقة تخلّقه في لغة قريش، فقال(١٣٠): «أخذوا «يحسب» بكسر السين في المستقبل عن قوم من العرب يقولون: حَسَب يَحْسِب، فكان(١٣١) «حَسِب» من لغتهم في أنفسهم، و «يَحْسِب» لغة لغيرهم سمعوها منهم فتكلموا بها، ولم يقع أصل البناء على «فَعِل يَفْعِل». قال الفراء(١٣٢): قوّى هذا الذي ذكره الكسائي عندي أني سمعت بعض العرب يقول: «فَضِل يَفْضُل». وهذا يعني أن «يَفْعِل» و «يَفْعُل» لا يكونان مستقبلا ل «فَعِل». وإذا كان هذا في الأفعال الصحيحة، فهو في المعتلة من باب أولى. ومن هنا فقد أنكر الليث

---

(١٢٧) سيبويه، جـ ٤، ص ١١١.

(١٢٨) الصبان، جـ ٤، ص ٢٥٦.

(١٢٩) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص ١٨١.

(١٣٠) الأنباري، الاضداد ص ١٢.

(١٣١) في المطبوعة: «فكأن».

(١٣٢) الأنباري، الأضداد ص ١٢.

أن يكون «وسع يسع ووطىء يطأ» من باب «يَفْعِل»، وإنما حملهما على ما يحكم به ظاهرهما، وعلى أساس ما يوجبه القياس فيهما، وهو كونهما من باب «فَعِل يَفْعَل». أما سقوط الواو منهما فقد فسره على أساس توهّم «يَفْعِل»(١٣٣). وإذا كان شبح القاعدة الصرفية لم يزل يطارد الليث، مما اضطره إلى تفسير سقوط الواو هنا على أساس توهم صيغة أخرى، فإن الصبّان قد خطا خطوة أخرى إلى الأمام، فأفتى هو الآخر بأن هذين الفعلين من باب «يَفْعَل» وأن هذه الصيغة تسقط منها الفاء كما تسقط من «يَفْعِل». قال في حاشيته:(١٣٤) «وإن فُتحت ـ أي العين ـ فقد تحذف فاء مضارعه نحو: وسع يسع ووطى يطأ. وقد لا تحذف نحو: وجل يوجل ووجع يوجع».

ونؤكد مرة أخرى أن مسألة سقوط الواو من المثال لا علاقة لها بالمضارع، ولا لحركة العين فيه البتة، إذ لو كان لحركة العين في المضارع دور في سقوط الواو لكان الأولى سقوطها من «يَوْضُؤ» ونحوه، وذلك «لكون الكلمة بالضمة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها»(١٣٥)، فثقل الضمة النسبي معروف. قال السهلي (٥٨١ هـ):(١٣٦) «وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة». أما ما ذهب إليه ابن عصفور من أن الضمة بعد الواو أخف من الكسرة، لأن الضمة مجانسة للواو(١٣٧)، فتعليل واه، ذلك أن ثقل الضمة بالنسبة للكسرة لا يخفى على أحد، ثم إنه قد فسّر التنافر على أساس التضاد وحده، بيد أن التنافر كما يرى الخليل بن أحمد (١٧٥ هـ) يكون «من بعد شديد أو قرب شديد فإذا بعد فهو كالطّفر(١٣٨)، وإذا قرب جدا كان بمنزلة مشي المقيّد»(١٣٩). والصحيح أن الواو إنما سقطت من

---

(١٣٣) ابن منظور، جـ ١، ص ١٩١.

(١٣٤) الصبان، جـ ٤، ص ٢٥٦.

(١٣٥) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ، جـ ١ص ١٣٣.

(١٣٦) السهيلي، ص ٤٠٦.

(١٣٧) ابن عصفور، الممتع جـ ٢، ص ٤٢٩.

(١٣٨) في المطبوعة «كالظفر».

(١٣٩) الباقلاني ص ٢٧٣.

الأمر أولا ثم قياسا عليه سقطت من المضارع، وعلى هذا الأساس يستوي مكسور العين ومفتوحها ومضمومها، فلو أخذنا الأمر من «يوجل» و «يوضؤ» لكان ينبغي أن نقول «ايجل 'idžal» و «اوضؤ» «'ūdu» والأصل «إِوْجِل 'iwdžal» و «أَوْضُؤ 'uwdu'» حيث تتشكل سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مزدوجات هابطة هي إِو: iw في الأولى وأُوْ: uw في الثانية، فيخالف بين عنصري كل منهما باسقاط الصامت؛ فاء الفعل، ويعوض منها بمد الحركة. وبعد سقوط الواو، كان ينبغي أن يتلو ذلك المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الأمر، أي إسقاط المقطع الأول المتمثل بهمزة الوصل وحركتها الطويلة، فينتهي الفعلان إلى الصورة التالية: «جَل džal» و «ضُؤْ 'du'».

وقد ذكر الصرفيون أن الأمر من «يوجل هو «ايجل(١٤٠): 'idžal». ونعتقد أن هذه الصيغة ـ التي تمثل في الحقيقة المرحلة الوسطى من مراحل الأمر ـ صيغة قياسية تمثيلية، وليست سماعا من العرب، لأن هذه الأفعال، لقلتها في الاستعمال لم يشتهر مجيىء الأمر منها، فهي كلمات منعزلة، ومثل هذا النوع من الكلمات يكون شوكة ناتئة في حلق القياس، تقاوم علمه، وتحد من نشاطه. ثم إنه لو استعمل الأمر من هذه الأفعال واشتهر أمره فلا يعني سقوط الواو في حالة فعل الأمر وجوب سقوطها من المضارع أيضا، ذلك أن سقوط الواو من المضارع إنما يكون قياسا على الأمر، فليس عن علّة مستحكمة، والقياس كما قدمنا نزويّ متقلّب، وأكثر ما يكون فعالية ونشاطا في الكلمات التي يكثر دورانها على ألسنة الناس. قال سيبويه:(١٤١) «وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه».

وعليه فليس بإمكاننا أن نقرر سلفا ما المدى الذي ستمتد إليه محاكاة نموذج ما، ولا الأنماط التي ستحدثها أو تسببها تلك المحاكاة.(١٤٢) فالتطور لا يجري على سنن واحد في جميع أرجاء البيئة اللغوية الواحدة، وإنما يختلف من منطقة إلى

---

(١٤٠) الميداني، ص ٥٩.

(١٤١) سيبويه، جـ ٤، ص ١١١.

(١٤٢) Saussure. p. 162.

أخرى، فليس ثمة أدلّة تثبت أن هناك لغة قد تطورت بالطريقة نفسها في جميع أرجاء بيئتها(١٤٣). ولعل خير دليل على ذلك هو ما نجده في الفعل «يوجل» وبابه. حيث اتجه في تطوره اتجاهات متباينة، وقد قدّم لنا الأنباري وصفا لها في الإنصاف، فقال:(١٤٤) «وفي وَجِل يَوْجَل أربع لغات: أحدها تصحيح الواو، **وهي اللغة المشهورة**. واللغة الثانية ياجل، فتقلب الواو ألفا لمكان الفتحة قبلها، وفرارا من اجتماع الياء والواو إلى الألف. واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو: يَيْجل. وذلك على طريقة سيّد وميّت وإن لم يمكن الادغام لتحرك الأول. واللغة الرابعة ييجل بكسر الياء لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجري قلبها على سنن القياس في نحو: ميعاد وميزان وميقات . .». وقد زاد ابن خالويه لغة خامسة هي «تأجل» بالهمز(١٤٥). والهمز هنا كالهمز في العألم والخأتم وبأز . . إن هو إلا مظهر من مظاهر الميل إلى إقفال المقاطع الطويلة المفتوحة عند بعض العرب.

وقد ذكر سيبويه أن اللغة الأولى هي لغة أهل الحجاز، وغير الحجازيين يقول: «تيجل وأنا ايجل»(١٤٦). ولكن الأخفش نص على أن «ييجل» yīdžalu و «ايجل idžalu» هي لهجة بني تميم(١٤٧). وأما «ياجل» فقد نسبها المبرد إلى أهل الحجاز أيضا، **بيد أنه وصفها بالقبح**، وذلك، لأن الياء والواو إنما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما وكل واحدة منهما في موضع حركة، «**فأما إذا سكنتا وقبل كل واحدة منهما فتحة فإنهما غير مغيرتين نحو قولك: قول وبيع، وكذا إن سكن ما قبلهما** لم تتغيرا كقولك: رَمْي وغَزْو»(١٤٨). وأما اللهجة الرابعة وهي «تيجل» فلم

---

(١٤٣) Ibide. p. 199

(١٤٤) الأنباري، الإنصاف ص ٤١٥.

(١٤٥) ابن خالويه، ليس في كلام العرب ص ١٠٣.

(١٤٦) سيبويه، جـ ٤، ص ١١١.

(١٤٧) الأخفش، جـ ٢، ص ٣٧٩.

(١٤٨) المبرد، المقتضب. جـ ١ ص ٩٠.

تنسب إلى قبيلة محدّدة، ولكنها وصفت بأنها غير جيدة[١٤٩]. والحقيقة أن مبدأ الأفضلية بين اللغات واللهجات مرفوض علميا. قال كريستال:[١٥٠] «ففي اللغات لا توجد لغة أفضل أو أسوأ من الأخرى، وإنما توجد لغات مختلفة فحسب». بقي أن نقول إن هذه اللهجات الأربع التي ذكرها الأنباري لا تقتصر على «وَجِل يَوْجَل» بل هي عامة في كل ما جاء على «فَعِل يَفْعَل» نحو: وهم يوهم ووحل يوحل . .[١٥١].

ومن خلال حديثهم عن تطور «يوجل» إلى «ياجل» و «ييجل»، ومن خلال كلام المبرد آنفا نلحظ أنهم يدركون تماما أن قلب الواو ألفا في «ياجل» ليس له ما يسوّغه، بل هو مخالف لأحكام قلب الواو عندهم، ومع ذلك فإنهم لم يعدموا أن يجدوا تخريجا، قال ابن جني:[١٥٢] «فان قلت: فقد قالوا في «يوجل يا جل» وفي «ييأس ياءس» . . فقلبوا الياء والواو هنا ألفين وهما ساكنتان وفي هذا نقض لقولك. ألا ترى أنك إنما جعلت علّة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحركتين وأنت تجدهما ساكنتين. ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين؟ قيل: ليس الأمر نقضا ولا يراه أهل النظر قدحا، وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلتين ثنتين في وقت واحد تارة، وفي وقتين اثنين».

والتفسير العلمي السليم لتطور «يَوْجل ويَيْجل» إلى «ياجل» هو على النحو التالي: الخطوة الأولى كانت تطور المزدوجين الهابطين أو: aw في يوجل yawdžalu، وأي ay في yaydžalu إلى حركتين طويلتين ممالتين، الأولى نحو الضمة والثانية نحو الكسرة، فتطور المزدوج «aw» إلى «o» وبذلك انتقل الفعل من يَوْجل yawdzalu إلى يوجل yo dzalu، وبالمثل تطور المزدوج أي ay إلى «e» وبذلك انتقل الفعل يَيْجل إلى ييجل yedzalu. يؤيّد ذلك ما نجده من حال

---

(١٤٩) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٥٠) كريستل، ص ٥٧.

(١٥١) المبرد، الكامل في اللغة، جـ ١، ص ٣١٨ .

(١٥٢) ابن جني، الخصائص، جـ ١، ص ١٥٥ .

هذين المزدوجين في اللهجات الدارجة في مختلف بقاع الوطن العربي، فكلمة «حوض hawd» تطورت في الدارجة إلى «hod» و «بيت bayt» انتهى بها الأمر هي الأخرى إلى «bet». ثم كانت الخطوة الثانية والأخيرة، بتطور الحركة الممالة نحو الضمة والكسرة إلى فتحة خالصة، وبذلك جاءت «ياجل» من كل من «يَوْجل وَيَيْجل»، فتكون خطوات تطورهما كالتالي:

yawdzalu → yodzalu → yadzalu
yaydzalu → yedzalu → yadzalu

ولا يقتصر هذا التطور على «يوجل» وحدها، وإنما هو في الباب كله، مثل يا حل وياجع . . . قال الراجز:

بئس الطعام الحنظل المبسّل   ياجع منه كبدي وأكسل(١٥٣)

وأما ييجل yidzalu فقد جاءت من كل من «يَوْجَل» و «يَيْجل» عن طريق كسر حرف المضارعة، وهي اللهجة المعروفة بتلتلة بهراء، فبكسر حرف المضارعة يصبح «يوجل» «يِوْجل yiwdzalu»، ويصبح «يَيْجل يِيْجل yiydzalu»، فيتشكل على أثر ذلك سياقات صوتية مرفوضة عربيا، ألا وهي المزدوجات الهابطة «iw» في الأولى و «iy» في الثانية، وللتخلص من هذه السياقات المرفوضة تعمد العربية إلى المخالفة بين عنصري المزدوج الهابط عن طريق إسقاط الصامت ومد الحركة، فينتهي كل من yiwdzalu و yiydzalu إلى yidzalu. وقد قرىء بهذه اللهجة في القرآن الكريم كثيرا، إلا أن الكسر في الياء لما كان مستثقلا فإنه لم يشع فيها شيوعه في أحرف المضارعة الأخرى، وقد أثرت هذه الظاهرة، أي الكسر في الياء بوصفه لهجة، في بعض القراءات القرآنية، فقد قرأ كل من يحيى بن وثّاب، ومنصور بن المعتمر:(١٥٤) «فإنهم ييلمون كما تيلمون»(١٥٥) ومعروف أن القراءات

---

(١٥٣) أبو حيان التوحيدي، جـ ٣، ص ٥٥.
(١٥٤) أبو حيان، البحر المحيط، جـ ٣، ص ٣٤٣.
(١٥٥) سورة النساء، الآية ١٠٤.

القرآنية كلّها، صحيحها وشاذها، إنما جاءت على لغة العرب(١٥٦). وعليه فليس الكسر هنا لأجل استثقال الفتحة في الياء كما زعم ابن عصفور(١٥٧)، ولا هو لأجل أن تتقوى إحدى الياءين بالأخرى كما زعم الجوهري»(١٥٨) وإنما هو لغة.

ب ـ المثال اليائي :

إن سقوط فاء المثال مقصور عند القدماء على صيغة «يَفْعِل» من المثال الواوي فقط، أما المثال اليائي فلا تحذف فاؤه، وقد كانت لهم بهذا الشأن اجتهادات وآراء، فمن قائل إن الياء لم تحذف من المثال اليائي لخفتها(١٥٩). ومن قائل: إنها لم تحذف بسبب تقوّي إحدى الياءين بالأخرى(١٦٠)، وهذا هو ما ذهب إليه الجوهري، وعندما اعترض عليه بعدم إسقاط الياء مع أحرف المضارعة الأخرى، أي الهمزة والتاء والنون، ردّ على ذلك بأن «هذه الثلاثة مبدلة من الياء. والياء هي الأصل»(١٦١). وهذا من الغرابة والبعد بمكان. وعلى كل فقد رد ابن بري على هذا الذي زعمه الجوهري بأنه ليس ثمة تقوية من قبل إحدى الياءين للأخرى، آية ذلك أن الياء قد حذفت من بعض المثال اليائي وذلك مثل يَئِس المحذوف من ييئس(١٦٢).

أما ابن الحاجب فقد ذكر ثلاثة أسباب تحول دون إسقاط فاء المثال اليائي ضمنها قوله: (١٦٣) «وإنما حذفوا الواو من «يَوْعِد» ولم يحذف في «يَيْنِع ويَيْسِر» لأوجه ثلاثة، أحدها: (١٦٤) أن الواو أثقل، والياء أخف، فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل

---

(١٥٦) أبو حيان، البحر المحيط، جـ ٨، ص ٤٩٣.

(١٥٧) ابن عصفور، الممتع، جـ ٢، ص ٤٣٣.

(١٥٨) الجوهري، جـ ٢ ص ١٨٤٠.

(١٥٩) سيبويه، جـ ٤، ص ٥٤.

(١٦٠) الجوهري، جـ ٢، ص ٨٥٨.

(١٦١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٦٢) ابن منظور، جـ ٧ ص ١٦٢.

(١٦٣) ابن الحاجب، جـ ٤، ص ٥١.

(١٦٤) في المطبوعة «أحدهما».

حذف ما هو خفيف. والآخر أن وقوع الواو أكثر، فلا يلزم من حذف ما كثر حذف ما قلّ. والأخير(١٦٥) أن الحذف في الواو لا يؤدي إلى لبس، وفي الياء يؤدي إلى اللبس، وهو لبس صيغة الماضي بالمضارع، وليس كذلك في الواو، لأنها لا تكون حرف مضارعة».

ولكن على الرغم من كل هذه الأسباب، والتعلات التي ذكروها، فقد أسقطت الياء كما أسقطت الواو، لثقل الياءين كما قال ابن برّي(١٦٦). ولهذا نصّ الرضي على «أن بعض العرب يجري الياء مجرى الواو في الحذف»، ولكنه وصف هذه الظاهرة بأنها قليلة(١٦٧). ومن الأمثلة التي ذكرها النحاة والصرفيون على ذلك: «يَئِس»(١٦٨)، و «يَبِس»(١٦٩)، و «يَسِر»(١٧٠). وقد فسّروا سقوط الياء ههنا على أساس كراهية الكسرة مع الياء(١٧١)، ومعنى هذا أن الأسباب التي أدت عندهم إلى سقوط الواو من «يَفْعِل» هي ذاتها التي أدت إلى سقوط الياء منه أيضا.

والتمييز بين المثال الواوي واليائي هو مظهر لتفتيت الظاهرة اللغوية الواحدة. ولذا نقول إن المبدأ العام الذي يحكم سقوط الفاء هنا وهناك واحد، ألا وهو سقوطها من الأمر أولا، وقياسا عليه تسقط من المضارع والمصدر، الواوي واليائي في ذلك سواء، ذلك أننا إذا ما رحنا نأخذ الأمر من المثال اليائي نحو: يَيْئِس وييسر . . . سنجد أنفسنا أمام الظواهر الصوتية نفسها التي قابلتنا في الواوي، فبتجريد الفعل من حرف المضارعة وتسكين آخره سنحصل على «يْئِس» y'is، و «يْسر: ysir»، فيلتقي صامتان في بداية المقطع، فيفصل بينهما آليا عن طريق تخليق مقطع جديد، بإضافة كسرة محققة فيصبح الفعلان: اِيْئِس 'iy 'is

---

(١٦٥) في المطبوعة «الآخر».

(١٦٦) ابن منظور، جـ ٧ ص ١٦٣.

(١٦٧) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ، جـ ١، ص ١٣٢.

(١٦٨) سيبويه، جـ ٤، ص ٥٤.

(١٦٩) ابن عصفور، الممتع جـ ٢، ص ٤٣٧.

(١٧٠) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ، جـ ١، ص ١٣٢.

(١٧١) سيبويه، جـ ٤، ص ٥٤.

رفع المساهم

وإيْسِر ’iysir، ثم يتخلّص من المزدوجات الهابطة عن طريق المخالفة بين عنصريها بحذف الصامت ومد الحركة فيصيران ايئِس ’i’is وايسر ’isir، ثم تسقط همزة الوصل في النهاية لنحصل على ئِس: ’is وسِرْ sir. والمضارع منهما يكون يَئِس ويَسِر بإضافة حرف المضارعة.

إما إذا لم تتشكل في حالة فعل الأمر سياقات صوتية مرفوضة فإن الواو والياء لا تحذفان عادة من الأفعال غير المشهورة في الاستعمال أي التي لا يكثر دورانها في الكلام، وذلك لعدم وجود علّة الحذف، لذا نقول: فاوجل واوجل، ثمّ اوجل، وفايأس وايأس، وفايسر وايسر. قال الشاعر:

فأعنهم وايسِر بما يسـروا به وإذا هموا نزلوا بضنك فانزل(١٧٢)

أما الأفعال المشهورة في الاستعمال فإن القياس يعمّم حذف الفاء في جميع السياقات نحو: فجِد وجِد، ثمّ جِد، وهكذا.

أما وجود ييئس إلى جانب يَئِس، وييسر إلى جانب يَسِر، فهذا راجع إلى خصائص التطورات الصرفية، فإنها خلافا للتطورات الصوتية التي تكون شاملة وعامة لا تترك وراءها بقايا، فإن التطورات الصرفية لا تقضي على الصيغ القديمة قضاء تاما، بل تدع أحيانا إلى جانب الصيغ الجديدة عددا من الصيغ القديمة التي تستمر في الاستعمال، وهكذا تترك كل حلقة من حلقات التطور الصرفي بقايا لها(١٧٣). وعدم الحسم في مثل هذه الأفعال لصالح الصيغ الجديدة لعله يرجع إلى أن استعمال هذه الأفعال لم يكثر كثرة تسمح بتعميم معطيات هذا التطور وفرضها على جميع أمثلة الباب.

٥ ـ الأمر من المهموز الفاء:

والأمر من المهموز الفاء نحو: أكل وأخذ وأمر.. شبيه في تشكله بالأمر من المثال، أي أن سقوط فائه يرجع إلى علّة صوتية فحسب. ولكن القدماء

---

(١٧٢) الجوهري، جـ ٢، ص ٨٥٨.

(١٧٣) فندريس، ص ٢٠٤.

يرجعون ذلك إلى كثرة الاستعمال. فبصدد كل من: خذ وكل ومر، قال ابن جني: (١٧٤) «إن أصله أُؤخذ وأُؤكل وأُؤمر. فلما اجتمعت همزتان وكثر استعمال الكلمة حذفت الهمزة الأصلية، فزال الساكن، فاستغني عن الهمزة الزائدة. وقد أخرجن على الأصل فقيل أُؤخذ وأُؤكل وأُؤمر». ونفهم من حديثهم أن سقوط الهمزة من الأمر مقصور على هذه الأفعال الثلاثة(١٧٥)، في حين أن الجوهري عمّمه على مهموز الفاء كله(١٧٦). وهو الصحيح.

وإسقاط الهمزة من هذه الأفعال موصوف عندهم بأنه شاذ لا يقاس عليه؛(١٧٧) وذلك لأن القياس عندهم في هذا الباب هو أن «تبدل الهمزة الثانية ياء خالصة إن كانت همزة الوصل مكسورة نحو قولك: ايت وايثم والأصل: اِئْت واِئْثم. وإن كانت همزة الوصل مضمومة قلبت(١٧٨) واوا خالصة نحو «أوس» الجرح والأصل «أُؤس»(١٧٩). وإذا كان الحذف شاذا في هذه الأفعال فهو غير معتد به على حد قول ابن جني، من قبل أن «**الأفعال لا تحذف**، وإنما تحذف الأسماء، نحو يد ودم وأخ وأب وما جرى مجراه. وليس الفعل كذلك. فأما «خُذ» و «كُل» و «مر» فلا يعتدّ، إن شئت لقلته، وإن شئت لأنه حذف تخفيفا في موضع، وهو ثابت في تصريف الفعل نحو: أخذ ويأْخُذَ وأَخْذ وآخذ»(١٨٠).

وإنه لشيء غريب أن يحكم ابن جني على الأفعال بأن الأصل فيها ألا تحذف، مع أنه مقرر معروف أن الحذف ضرب من الإعلال، وقد نص هو نفسه

---

(١٧٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب جـ ١ ص ١١٢.

(١٧٥) ابن يعيش، جـ ٩، ص ١١٥.

(١٧٦) الجوهري، جـ ٢، ص ٥٥٩.

(١٧٧) ابن جني، التصريف الملوكي، ص ٥٨.

(١٧٨) يريد الهمزة الثانية.

(١٧٩) ابن يعيش، جـ ٩، ص ١١٥.

(١٨٠) ابن جني ، الخصائص، جـ ٢، ص ٣٧.

على ذلك(١٨١). والأفعال كما هو معروف تقليديا آصل من الأسماء في هذا الباب(١٨٢).

أما حكمهم على حذف الهمزة من اؤخذ واؤكل بالشذوذ من قبل أن «القياس قلب الثانية واوا لانضمام ما قبلها، فخففت بغير القلب، وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة الاستعمال»(١٨٣) فهذا دليل قوي على افتقار الصرف التقليدي إلى النظرة الشمولية في الظواهر الصرفية، فهم يتصورون أن الهمزة قد حذفت من أؤخذ وأؤكل لكثرة الاستعمال فحصلنا مباشرة على خُذْ وكُل . . وهذا التصور غير صحيح. ذلك أن خذ وكل ومر قد مرّ كل منها بثلاث مراحل: .

المرحلة الأولى : وتمثل الأصل وهو: أؤخذ وأؤكل وأؤمر.

والمرحلة الثانية : هي مرحلة المخالفة بين الهمزتين المجتمعتين في الأمر، وهما: همزة الوصل وفاء الكلمة، وهمزة الوصل إذا كانت ابتداء فهي كهمزة القطع تماما، لأن المقطع في العربية لا يبدأ إلا بصامت، ومن هنا كان قول الأخفش «ألف الوصل مهموزة إذا استؤنفت».(١٨٤) ولكن تتابع همزتين في كلمة واحدة سياق صوتي مرفوض، وشريعة منسوخة عربيا «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا»(١٨٥)، وذلك لأن الهمزة تعد من أصعب الأصوات إخراجا، وهذا ما يفصح عنه وصف سيبويه لها بأنها «نبرة في الصدر تُخْرج باجتهاد»(١٨٦)، هذا بالنسبة إلى الهمزة مفردة، فكيف إذا اجتمعت همزتان؟ ومن هنا فقد نص ابن جني على أن التقاء الهمزتين في كلمة واحدة غير عينين لحن(١٨٧). لهذا كله تلجأ العربية إلى المخالفة بين الهمزتين عن طريق إسقاط الهمزة الثانية والتعويض منها بمد حركة

---

(١٨١) المرجع السابق، جـ ١، ص ٨٩.

(١٨٢) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ، جـ ٣، ص ٨٨.

(١٨٣) المرجع السابق، جـ ٣، ص ٥٠.

(١٨٤) الأخفش، جـ ٢، ص ٢٧٧.

(١٨٥) سيبويه، جـ ٣، ص ٥٤٩.

(١٨٦)المرجع السابق، جـ ٣، ص ٥٤٨.

(١٨٧) ابن جني، الخصائص جـ ٣ ص ١٤٣.

المقطع السابق. وهذا مبدأ صوتي عام لا يقتصر أثره على خذ وكل ومر، وإنما هو في المهموز ابتداء مطلقا. وكلام العرب يثبت هذه الحقيقة، ففي الحديث الشريف: «ايذنوا له فبئس رجل العشيرة»(١٨٨)، ومن كلام وفد بني تميم على النبي صلى الله عليه وسلم: «ايذن لشاعرنا وخطيبنا». (١٨٩) ومن كلام عياض التغلبي لدريد بن الصمة: «أيت رحلك حتى أبعث إليك بثوابك»(١٩٠). وعليه، يتحول أؤخذ ’u’hud إلى اوخذ ’uhud، اؤكل ’u’kul إلى اوكل ’ukul، واؤمر ’u’mur إلى اومر ’umur، وإِئْت ’i’ti إلى ايت ’iti وهكذا.

المرحلة الثالثة: إن عمل القانون الصوتي يتوقف عند المرحلة الثانية، أي إسقاط الهمزة الثانية، والتعويض منها بمد الحركة، غير أن التطور يأخذ مجراه بعد ذلك بإسقاط همزة الوصل في المرحلة الأخيرة، وذلك لأنها «إنما تجتلب توصلا إلى النطق بالساكن، فإذا سقط الساكن الذي لأجله تجتلب استغني عنها». (١٩١) وبسقوط همزة الوصل نحصل على خذ hud، وكل kul ومر mur وتِ. قال الشاعر:

تِ لي آل زيد فاندهم لي جماعة   وسل آل زيد أيّ شيء يضيرها

قال ابن جني:(١٩٢) «لغة لبعض العرب تقول في الأمر من أتى يأتي: تِ زيدا. فتحذف الهمزة تخفيفا كما حذفت من خذ، وكل، ومر».

ومراحل تطور الأمر من المهموز الفاء هذه ليست على درجة واحدة في جميع الباب، فبينما نجد أن القياس قد عمّم حكم إسقاط الهمزة من خذ وكل في جميع السياقات ابتداء وحشوا، نجد أن بعضها مثل «مر» و «تِ» تسقط الهمزة منه ابتداء على نحو مطّرد، أما حشوا فإن الهمزة لم يسمع حذفها في الأمر من «يأتي»

---

(١٨٨) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص ١١٧.

(١٨٩) الأصبهاني، جـ ٤، ص ١٤٧.

(١٩٠) المرجع السابق، جـ ١٠، ص ٢٠.

(١٩١) ابن الشجري، جـ ٢، ص ١٧.

(١٩٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، جـ ٢، ص ٨٢٢-٨٢٣.

رفع
المسبهم

فهي ثابتة فيه. قال تعالى: «فأتِ بها من المغرب»(١٩٣) وقال تعالى: «وأتوا البيوت من أبوابها»(١٩٤)، وقال تعالى: ﴿ثم ائتوا صفا﴾(١٩٥)، وقال عز مِنْ قائل: «فأتوا بسورة من مثله»(١٩٦). وأما بالنسبة ل «مر» فلم يأت في القرآن الكريم الا بالهمزة حشوا، وذلك كقوله تعالى: ﴿وأمر أهلك بالصلاة﴾(١٩٧) وقوله تعالى: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف﴾(١٩٨). أما في كلام العرب فقد جاءت بالهمز وبدونه، غير أن الأكثر مجيؤها بالهمز، ومن هنا قال النحاة إن الأفصح في الحشو هو «وأمر» أي بالهمز(١٩٩).

ومن أمثلة مجيئها بدون الهمز في كلام العرب ما جاء في الحديث الشريف «فأتى جبريل فقال: أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل، وكان في البيت قوام ستر فيه تماثيل، وكان في البيت كلب. فمر برأس التمثال الذي على باب البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة، ومر بالستر فليقطع، فيجعل منه وسادتان منبورتان توطآن. ومر بالكلب فليخرج منه(٢٠٠)». وفي الحديث أيضا «فمروه فليصل بالناس»(٢٠١)، ومن كلام عائشة رضي الله عنها: «فمر عمر فليصل بالناس»(٢٠٢) ومن كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «علموا أولادكم العوم والرماية، ومروهم فليثبوا على الخيل وثبا»(٢٠٣)، ومن كلام نعيم بن

---

(١٩٣) سورة البقرة، آية ٢٥٨.

(١٩٤) سورة البقرة، آية ١٨٩.

(١٩٥) سورة طه، آية ٦٤.

(١٩٦) سورة البقرة، آية ٢٣.

(١٩٧) سورة طـه، آية ١٣٢.

(١٩٨) سورة الأعراف، آية ١٩٩.

(١٩٩) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ، جـ ٣، ص ٥٠.

(٢٠٠) الجاوي، ص ١٩٩.

(٢٠١) ابن هشام، جـ ٢، ص ٦٥٢.

(٢٠٢) ابن عبد ربه، جـ ٥، ص ١٠.

(٢٠٣) المبرد، الكامل في اللغة، جـ ١، ص ١٥٥.

رفع المسيهما

مسعود الغطفاني رضي الله عنه «فمرني بما شئت(٢٠٤)»، ومن كلام بعض قريش «فمره أن يدخل بيته»(٢٠٥)، ومن كلام بعض أصحاب عبد المطلب «فمرنا بما شئت»(٢٠٦). وقال الشاعر:

إن وجدت الصديق حقا لإيـّــا   ك فَمُرْني، فلن أزال مطيعا(٢٠٧)

وبهذا يتضح لنا تماما أن الفعل «مر» يقع وسطا بين «خذ وكل» من جهة و «تِ» من جهة أخرى. ويعود السبب في هذا التفاوت بين مفردات هذا الباب إلى التفاوت النسبي في كثرة الاستعمال، ذلك أن سقوط الهمزة حشوا لا يكون عن علّة مستحكمة، وقانون حاسم، وإنما يكون قياسا على سقوطها ابتداء، وعمل القياس يتناسب طرديا وكثرة الاستعمال، ولهذا تفاوتت الأفعال في هذه الناحية، فبعضها لكثرة استعمالها عمّم القياس حذف الهمزة منها على جميع المواقع، وبعضها الآخر لم يستطع القياس أن يحسم الأمر لصالح الحذف فيها كالفعل «مر». قال الجاربردي (٧٤٦ هـ)(٢٠٨) «وأما الأمر من «تأمر» فلم يبلغ مبلغهما ـ أي خذ وكل ـ في الكثرة، ولا قصّر في القلّة. فجعلوا له حكما متوسطا، فجوزوا فيه اومر ومر، لكن في الابتداء يكون «مر» أفصح من اؤمر . . . وفي الوصل يكون «اؤمر» أفصح من مر».

ولقد بينا في بداية حديثنا أن الهمزة تسقط من أؤخذ وأؤكل وأؤمر ابتداء بفعل قانون صوتي، ومن المعروف أن «القسر الذي تفرضه الصوتيات له من القوة مالا يستطيع معه فرد أن يتخلص من نيرها»(٢٠٩)، وما دام الأمر كذلك، فكيف نفسر قول ابن جني بأن هذه الأفعال قد جاءت على الأصل عن بعض العرب،

---

(٢٠٤) ابن هشام، جـ ٢، ص ٢٢٩.

(٢٠٥) المرجع السابق، جـ ١، ص ٣٧٤.

(٢٠٦) المرجع السابق، جـ ١، ص ١٤٤.

(٢٠٧) السيوطي، همع الهوامع، جـ ١، ص ٢١٩.

(٢٠٨) الجاربردي، ص ٢٥٨.

(٢٠٩) فندريس، ص ١٥٤.

أي أؤخذ وأؤكل وأؤمر، فلم تخلف عمل القانون الصوتي؟ ونجيب عن هذا السؤال بأنه ليس ثمة تغير يحصل بشكل مطلق في جميع الأزمنة والأمكنة، فكل تغير صوتي بصرف النظر عن انتشاره الحقيقي مقيّد بزمان ومكان محددين(٢١٠). قال فندريس:(٢١١) «الواقع أن التغيرات الصوتية محدودة الزمان، فما دام التغير قد أصاب جميع الكلمات التي تقع تحت طائلته، يصبح القانون الذي يفسره وكأنه قد نسخ، ويمكن للغة أن تخلق مركبات صوتية جديدة مشابهة كل الشبه للمركبات التي كان التغير يعمل فيها سابقا، هذه المركبات تبقى دون تغير، فيقال إنها لم تعد واقعة تحت سلطة القانون. وهكذا، يوجد في كل اللغات مزدوجات، تمثل كلمات من منبع واحد، دخلت اللغة في حقب مختلفة».

٦ ـ إسناد الأجوف إلى الضمائر الصامتة (المتحركة)

لعل من أكثر القضايا الصرفية التي لعب فيها الخيال دورا كبيرا قضية إسناد الأجوف إلى الضمائر الصامتة، لذا كانت هذه القضية في مقدمة القضايا الصرفية التي تحتاج إلى إعادة النظر.

لقد ذكر القدماء أن الأجوف بنوعيه، الواوي واليائي، إذا كان من بناء «فَعَل» يحوّل عند اتصاله بالضمائر الصامتة إلى باب «فَعُل» إذا كان واويا، وإلى باب «فَعِل» إذا كان يائيا. قال سيبويه:(٢١٢) «وأما «قلت» فأصلها «فَعُلت» معتلة من «فَعَلت». وإنما حوّلت إلى «فَعُلت» ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتل، فلو لم يحولوها وجعلوها تعتلّ من «قَوَلت» لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها لو لم تعتلّ، فلذلك حولوها إلى «فَعُلت» فجعلت معتلّة منها». ثم أضاف يقول: «وأما بعت فإنها معتلة من «فَعَلت تفعِل» ولو لم يحولوها إلى «فعِلت» لكان حال الفاء كحال «قُلت»(٢١٣).

---

(٢١٠) Saussure. p. 95.

(٢١١) فندريس، ص ٧٤.

(٢١٢) سيبويه، جـ ٤، ص ٣٤٠.

(٢١٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

إن التحويل، كما نفهمه من كلامهم، قد تم على أسس وظيفية، ألا وهي التمييز بين الواوي واليائي من باب «فَعَل»، وقد وضح ابن عصفور ذلك بقوله: «فإن قيل: ولأي شيء حوّلت «فَعَل» إلى «فَعُل» في ذوات الواو، وإلى «فعِل» في ذوات الياء؟ فالجواب: أنه لو نقلنا الفتحة من العين إلى الفاء، ولو لم نحولها كسرة ولا ضمة، لم يدر: هل الفتحة التي في الفاء هي الفتحة الأصلية التي كانت قبل النقل أو فتحة العين، بخلاف «فَعِل» و «فَعُل» لأنه إذا انضمت الفاء أو انكسرت، بعد أن كانت مفتوحة، علم أن الحركة التي في الفعل حركة العين نقلت. فلذلك حوّلت الفتحة إلى غيرها ليعلم أن الحركة التي في الفاء هي حركة العين، وحوّلت حركة العين في ذوات الواو إلى الضمة وفي ذوات الياء إلى الكسرة ليحصل بذلك الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، لأن الضمة تدل على الواو لأنها منها، والكسرة تدل على الياء لأنها أيضا منها»(٢١٤).

ولكن القول بنقل «قَوْلت» وبابها إلى «فعُلت» و «بَيْعت» وبابها إلى «فَعِلت» يتناقض مناقضة صريحة والقانون الصرفي العام الذي صاغوه بأنفسهم وهو أن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين. وهذا الشرط يتوافر في الصيغة الأصلية «قَوَلت وبَيَعت» وفي الصيغة الجديدة المزعومة وهي «قَوُلت وبَيِعت»، فلم عطّلت أحكام هذا القانون الصرفي مرتين، وكيف يهدمون هنا ما سبق أن قرروه وأصّلوه من قواعد وأحكام؟ لا شيء يدعو إلى ذلك سوى محاولة إيجاد تفسير لضم الفاء وكسرها في مثل قُلْت وبِعْت، فكان أن وجد من ثمّ هذا التخريج الغريب، وهذا التفسير العجيب.

ويميزون بين باب «فَعَل» وبين بابي: «فَعِل وفَعُل»، فما كان من باب «فَعَل» مثل «قَوَلت وبَيَعت» يمر بثلاث مراحل حتى يصل إلى «قُلْت وبِعْتُ». وقد وضحها لنا ابن السراج (٣١٦ هـ) على النحو التالي:(٢١٥) «واعلم أن كل كلمة فحقها أن تترك على بنائها الذي بنيت عليه، ولا تزال عنه حركاتها التي بنيت عليها، ولا

---

(٢١٤) ابن عصفور، الممتع جـ ٢، ص ٤٤١.

(٢١٥) ابن السراج، جـ ٣، ص ٢٧٧.

يحول إلا «فَعَلْت» مما عينه واو أو ياء. فإنه في الأصل «فَعَل» نَحو: «قام» و «باع». فإذا قلت «فَعلت» نقلت ما كان من بنات الواو إلى «فعُلت»، وما كان من بنات الياء إلى «فَعِلت»، ثم حولت الضمة في «فَعُلت» من «قلت» إلى الفاء، ومن «بعت» إلى الفاء، وأزلت الحركة التي كانت لها في الأصل فقلت: «قُمت» و «بِعت»، وكان التقدير «قَوُمت» و «بَيعت». فلما نقلت عن العينين حركتيهما إلى الفاء سكنتا، وأسكنت اللام من أجل التاء في «فعلت» فحذفت العين لالتقاء الساكنين، فصار: «قُمت وبعت».

أما إذا كان الأجوف من باب «فَعُل» نحو «طلت» أو فَعِل» نحو: «خِفت وهِبت»، فإنه لا يمر إلاّ بمرحلتين فقط، هما على حسب وصفهم نقل حركة العين إلى الفاء للدلالة على البنية، ثم حذفت العين بعد ذلك لالتقائها ساكنة واللام.

ولا يخفى على المتأمل المنصف أن قضية التحويل والنقل هذه، وبالكيفية التي وصفوها بها، إنما تدل على خصب في الخيال، وقدرة فائقة على التأويل والجدال، ليس للواقع اللغوي فيها أدنى نصيب. ولذا فإنها قد وجدت من يرفضها من القدماء أنفسهم، لمناقضتها للأعراف الصرفية التقليدية.

فقديما أنكر الكسائي قضية التحويل من بناء إلى آخر كلّية، وذهب إلى أن «قُلت وبِعت» حكمهما حكم «طُلت وهِبت»، أي أنهما: في الأصل قَوُلت و «بَيِعت» وليسا محولين عن «فَعَل». (٢١٦) جاء في تذكرة النحاة(٢١٧): «زعم الكسائي أن أصل «كان» ، فَعُل» كقولك: «ظَرُف وكَرُم». ولو كان كما زعم لما قالوا: هو كائن لأن «فَعُل» الاسم منه: «فعيل». كقولك: كريم وظريف. وخالفه جميع النحويين من أهل الكوفة والبصرة. وقالوا: هي بمنزلة «قال». وكذلك زعم في «قال» أن الأصل «فَعُل». وهذا منه وإن كان يبدو غريبا وغير مقبول، فإنه يوضح لنا أن هناك من رفض التسليم بقضية التحويل كما وصفها سيبويه ومن ذهب مذهبه، لغلبة الطابع الخيالي عليها. وإن كان ما ذهب إليه الكسائي في حد ذاته غير مقبول

---

(٢١٦) الجاربردي، ص ٤٤.

(٢١٧) أبو حيان، تذكرة النحاة، ص ٧٣٠.

هو الآخر، ولهذا انبرى الصرفيون لتفنيده، قال ابن يعيش:(٢١٨) «فإن قلت: فهلا زعمت أن أصل «قام» و «قال» «فَعُل» بضم العين، وتستغني عن كلفة التغيير؟ قيل: لا يصح ذلك، لأن «فعُل» لا يجيء متعديا، وأنت تقول: عدت المريض وزرت الصديق، فتجده متعديا، فاعرفه».

وإلى جانب الكسائي، فقد أنكر قضية التحويل هذه بعض المتأخرين كابن الحاجب(٢١٩)، وشارح شافيته الرضي الاستراباذي، فقد ذهبا إلى أن الضم في «قُلت» والكسر في «بِعت» للتمييز بين الواوي واليائي، فليس ثمة عملية تحويل ونقل البتة وذلك - على حد قول الرضي(٢٢٠): لأن باب «فَعُل» المضموم العين و «فعِل» المكسور العين في الأغلب يختص كل منهما بمعنى مخالف لمعنى «فعَل» المفتوح العين. ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل لا لفظية ولا معنوية. أما المعنى فلأنه لا يدعي أحد أن «قُلْت» و «بِعْت» تغيرا عما كانا عليه من المعنى. وأما اللفظ فلأن الغرض قيام دلالة على أن أحدهما واوي، والآخر يائي. ويحصل هذا بضم فاء «قال»، وكسر فاء «باع» من أول الأمر بعد إلحاق الضمير المرفوع المتحرك بهما، وسقوط ألفهما للساكنين من غير أن يرتكب ضم العين وكسرها، ثم نقل الحركة من العين إلى الفاء. وأيشٍ المحذور في ذلك؟ وكيف نخالف أصلا لنا مقررا؟ وهو أن كل واو أو ياء في الفعل هي عين تحركت بأي حركة كانت من الضم والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فإنها تقلب ألفا».

وقد ذهب وليم رايت Wright إلى أن الذي حصل في «قَوَلت» و بَيَعت» و «طَوُلت» و «هَيِبت» وأشباهها، هو مجرد سقوط المزدوج الصاعد في كل منها، أي «وَ»، و «يَ»، و «وُ»، و «يِ»، غير أن تأثير هذه المزدوجات يكون من القوة بحيث يقوى على تغيير فتحة الفاء في «قَوُلت» و «طَوُلت» إلى ضمة، وتغيير فتحة

---

(٢١٨) ابن يعيش، جـ ٩، ص ٧٣.

(٢١٩) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ، جـ ١، ص ٧٤.

(٢٢٠) المرجع السابق، جـ ١، ص ٧٩.

الفاء في «بَيَعت» و «هَيْبِت» إلى كسرة(٢٢١).

ويرى برجشتراسر أن فاء الماضي تحرك في هذا الباب تبعا لحركة عين مضارعه، فقيل «قُمْت» حملاً على «يقوم» و سِرت» حملا على «يسير». (٢٢٢) وهذا وإن كان يبدو أنه أيسر التفاسير وأقربها فإنه يؤخذ عليه عدم اطراده، فهو لا يصدق على «خِفْت» و «هِبْت» وأمثالهما.

وفي دراسة حديثة وجادة للدكتور داود عبده، نجد محاولة جديدة لتفسير هذه الظاهرة تسترعي الانتباه، وتثير الاهتمام لأول وهلة، غير أنها لا تصمد أمام الفحص والاختبار، ذلك أنها في جملتها مبنية على افتراضات وظنون لا طائل من ورائها. فهو يتفق والقدماء في أن «قَوَلت»، و «بَيَعت» تنقلان إلى «قَوُلت» و «بَيِعت». (٢٢٣) وهذه في الحقيقة مجرد دعوى يعوزها الدليل، وقد رأينا كيف أن من المتأخرين من أنكر ذلك لعدم وجود ما يسوغ هذا النقل. غير أن الأكثر غرابة هو الادعاء بأن «خَوِف» قد تحول إلى «خَيِف» أولا(٢٢٤)، أي قلبت الواو ياء. فهذا أغرب من ادعاء النقل، ونحن إذا ما أخذنا نعتمد في تفسيرنا للظواهر اللغوية على الظنون والافتراضات التي لا يسندها الواقع اللغوي، فسد العلم، وتقوض صرحه.

ثم يبني الدكتور داود عبده على هذه الافتراضات غير المسلم بها، رأيه في تفسير الضم والكسر في «قُلت وبِعت» بأنه راجع إلى تأثير حركة المقطع المنبور، في «قَوُلت» و «بَيِعت» و «طَوُلت» و «خَيِفت» ـ على رأيه ـ فتماثل حركة الفاء لحركة المقطع المنبور، ومن ثم تصبح الكلمات: قُوُلت وبِيِعت وطُوُلت وخِيِفت . . (٢٢٥) ثم يخالف بين الحركات وأشباه الحركات بإسقاط شبه الحركة فتصبح الكلمات

---

(٢٢١) Wright. A Grammar... Vol. 1. pp. 84-85.

(٢٢٢) برجشتراسر، ص ٩٥.

(٢٢٣) عبده، ص ١٤٢.

(٢٢٤) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٢٢٥) المرجع السابق، ص ١٤٧.

«قولت kultu» و «بيعت bi‘tu» وطولت tultu وخيفت hiftu. ثم تقصّر الحركة الطويلة فتنتهي الكلمات إلى: قُلت وبِعت وطُلت وخِفت . . . .

ومن جملة الافتراضات التي تبنَّاها الدكتور داود عبده تحوّل كل من «فعُل» مثل «طوُل» و «فعِل» مثل «خوِف وهيِب» إلى «فعَل»، أي أنها تطورت إلى: طوَل وخوَف وهيَب(٢٢٦)، فحصل عليها من ثم ما حصل على قوَل وبيَع.

غير أن كل هذا لا يزيد على كونه ظنا وتخمينا، ودعوى يعوزها الدليل. وإن المعالجة الوصفية لمثل هذه الأفعال تغني عن التورط في مثل هذه التخريجات التي يصعب إقامة الدليل على صحتها. ويمكن أن نفسّر ما يحصل على هذه الأفعال بطريقة أقرب مأخذا وأسهل تناولا، وذلك على النحو التالي:

قوَل: kawala وبيَع baya‘a وطوُل tawula وخوِف hawifa وهيِب hayiba، في كل منها وقع شبه الحركة بين حركتين قصيرتين ووجودهما في موقع كهذا يضعفهما، فتسقطان(٢٢٧). وبعد سقوط شبه الحركة، فإن كانت الحركتان متماثلتين، اجتمعتا فتشكلت منهما حركة طويلة، وبذلك نحصل على «قال وباع» أما إذا كانت الحركتان مختلفتين، فإنه لا سبيل إلى ادماجهما في حركة واحدة، ولا سبيل إلى تتابعهما. قال بروكلمان: (٢٢٨) «من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين التقاء مباشراً»، ولهذا فإذا كانتا مختلفتين، فإن القاعدة في العربية أن الحركة التالية لشبه الحركة تسقط هي الأخرى، ويعوض منها بمد حركة المقطع الأول. ولذلك نحصل على «طال وخاف وهاب»، وهذا في رأينا أولى من ادعاء تحول «طوُل» إلى «طوَل»، و «خوِف» إلى «خوَف» و «هيِب» إلى «هيَب»(٢٢٩)، ذلك أن افتراض مثل هذا التغيير على بنية الفعل أمر يعسر هضمه، ويصعب تقبّله.

ثم تأتي بعد ذلك عملية الإسناد إلى الضمائر الصامتة، فتصبح الأفعال:

---

(٢٢٦) المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٢٢٧) فليش، ص ٤١.

(٢٢٨) بروكلمان، ص ٤٢.

(٢٢٩) عبده، ص ١٤٦.

قالْت وباعْت وطالْت وخافْت وهابْت . . تماما كما نقول مع الأسماء الظاهرة: قال زيد، وباع عمرو، وطال الليل، وخاف الرجل، وهاب الطفل . . . قال الرضي: (٢٣٠) «وأي داع لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بقَوَل وبَيَع اللذين هما أصلا قال وباع؟ وهل هما في الفاعلية إلا كالظواهر في نحو: «قال زيد»، و «باع عمرو»؟ **فالوجه إلحاق هذه الضمائر بقال وباع مقلوبي** الواو والياء ألفا».

ورأي الرضي هذا ينسف قضية التحويل من أساسها، كما ينسف تلك الافتراضات التي اعتمد عليها الدكتور داود عبده.

وبإلحاق الضمائر الصامتة تتشكل سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مقاطع مديدة مفردة الإغلاق (ص ح ح ص)، ومثل هذه المقاطع مرفوضة على هذه الصورة. قال بروكلمان: (٢٣١) «وفي المقاطع المغلقة لا تتحمل اللغات السامية أصلا إلاَّ الحركات القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق فإنها تقصّر». وبتقصير الحركة تصبح الأفعال: قَلْت وبَعْت وطَلْتُ وخَفْت وهَبْت، وهنا تعمد العربية إلى التمييز بينها، فما كانت عينه ياء أو محركة بالكسر، تكسر فاؤه، لأن الكسر والياء متجانسان، وتضم فاء ما عدا ذلك من الأفعال، ومن ثم تصبح الأفعال في النهاية: قُلت وطُلت، وبِعت وخِفت وهِبت. وبعبارة أخرى، فإن ما تجوز فيه الإمالة تكسر فاؤه، وما لا تجوز فيه تضم فاؤه.

٧ ـ إسناد الناقص إلى ضمير الجماعة الحركي وضمير المخاطبة:

ونأتي الآن لنتعرف كيفية إسناد الناقص إلى ضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) وإلى ضمير المخاطبة (ياء المخاطبة).

أ ـ إسناد الماضي، وسنأخذ أربعة أفعال كعينة، وهي: **دعا، ورمى، ورَضي، وسَرُو**.

فعند إسناد هذه الأفعال إلى ضمير الجماعة الحركي نقول: دَعَوْا da‘aw

---

(٢٣٠) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ، جـ ١، ص ٧٩.

(٢٣١) بروكلمان، ص ٤٣.

رفع المستهم

ورَمَوْا ramaw ورَضوا radu وسَروا saru. والأصل في هذه الأفعال هو: دَعَووا: da‘awu ورميوا ramayu وَرَضِيوا radiyu وَسُرووا Saruwu.

وإذا ما قابلنا بين الأصل والفرع وجدنا بعض الفروق بينها من حيث الكم والكيف، أما من حيث الكم وهو حجم الكلمة فظاهر، وأما من حيث الكيف، فإننا نجد الضمير الذي هو في الأصل عبارة عن ضمة طويلة يصبح في الفرع صامتا في دَعَوْا ورَمَوْا، فكيف تخلّق الصامت ههنا؟

أما بالسنبة للقدماء فإن وجود الصامت لم يشدّ اهتمامهم، ولم يسترع انتباههم، بسبب الخلط بين الحركات الطويلة والصوامت التي تشاركها في الصورة الخطية، وذلك لأنهم يعولون في أحكامهم على المكتوب دون المنطوق، ومن ثم لم يجدوا في «دَعَوْا» و «رَمَوْا» أي شيء غير عادّي. ولنأخذ على سبيل المثال تفسير كل من ابن خالويه والأنباري لبعض الأمثلة على هذه الحالة، فبصدد «طَغَوْا» من قوله تعالى «الذين طغوا في البلاد»(٢٣٢) قال ابن خالويه(٢٣٣): «والأصل «طغيوا»، فحذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع». وقال الأنباري بصدد «اشتروا» من قوله تعالى: «اشتروا الضلالة بالهدى»(٢٣٤)، قال(٢٣٥): «أصل اشتروا «اشتريوا» فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقبلت ألفا، وحذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها، وكان حذفها أولى، لأن الواو دخلت لمعنى، والألف ما دخلت لمعنى، فكان حذفها أولى»، ثم أردف يقول: «وقيل استثقلت الضمة على الياء فحذفت تخفيفا، فاجتمع ساكنان، الياء والواو، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف لما قد بينا في الوجه الأول. وهو أقيس القولين». وذهب الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد إلى أن ما حصل بالنسبة لـ «دَعَوْا ورَمَوْا» هو مجرد إسقاط اللام، أي الواو والياء ثم أبقى على الحرف الذي قبل الألف مفتوحا

---

(٢٣٢) سورة الفجر، آية ١١.

(٢٣٣) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص ٧٨.

(٢٣٤) سورة البقرة، آية ١٦.

(٢٣٥) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، جـ ١، ص ٥٨.

للايذان بالحرف المحذوف(٢٣٦).

وهذه التخريجات كلها لم تعد صالحة هذه الأيام لعجزها عن تقديم الوصف العلمي الدقيق لما يجري على الصيغ من تغيرات. والصحيح أن الذي حصل في دعووا da‘awū ورميوا ramayū هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد «wū» و «yū» اللذين يشكل كل منهما المقطع الأخير، وذلك بإسقاط أشباه الحركات وبسقوطها نشأ ما يعرف في الدراسة الصوتية بـ Hiatus أي التقاء حركتين، وهذا مبدأ مرفوض عربيا وساميا أيضا. وللتخلص من هذا السياق الصوتي المرفوض يحصل انزلاق حركي بشكل آلي بين الفتحة والضمة، يتخلّق على أثره شبه الحركة «الواو» وبهذا يصبح الفعلان: دعووا da’awū ورمووا ramawū، مع فرق طفيف بين «دعووا» ههنا، ودعووا الأصلية، فهذه الأخيرة «فعلوا»، وتلك «فعووا»، ولما كانت الضمة والواو متجانستين، كل منهما تشهد للأخرى، فقد حصل في النهاية مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد «wū» بإسقاط الحركة، أي الضمة الطويلة التي هي ضمير الجماعة الحركي الأصيل، وذلك لأن الواو المتخلّقة سدّت مسدها، وأغنت غناءها، فانتهى الفعلان بذلك إلى «دَعَوْا ورَمَوْا» بوزن فَعَوْا، فالواو الموجودة في هذين الفعلين ليست ضمير الجماعة المعروف تقليديا بـ «واو الجماعة» وإنما هي ضمير بالوكالة، إن جاز هذا التعبير.

أما بالنسبة للفعلين «رَضِي وسَرُو» فعند إسنادهما إلى ضمير الجماعة الحركي نقول: رَضوا radū وسَروا Sarū، والأصل فيهما: رضيوا radiyūlوسرووا Saruwū. فماذا حصل عليهما؟ لنأخذ تفسير ابن جني كمثال على وجهة نظر القدماء. قال في المنصف بصدد «رضوا» و «عموا»:(٢٣٧) «وأصلها «رضيوا وعميوا» فحذفت الضمة من الياء، ونقلت إلى ما قبلها فالتقت الياء والواو، وكلاهما ساكن فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكانت أحق بالحذف، لأنها كما

---

(٢٣٦) عبد الحميد، ص ٢١٢.

(٢٣٧) ابن جني ، المنصف، جـ ٢،ص ١٢٦.

أعلّت بالإسكان، كذا أعلّت بالحذف».

وهذا التفسير مبني على مغالطات كثيرة، فمنها الادعاء بنقل الحركة من صامت إلى آخر، ومنها الادعاء بالتقاء ساكنين، والادعاء بحذف الضمة من الياء، ولو حذفت حقا لما أصبح الفعل مسندا إلى ضمير الجماعة الحركي، لأن ضمة الياء هي ضمير الجماعة ذاته. والصحيح إن هذا النوع من الأفعال قد مرّ في حالة الاسناد هذه بمراحل ثلاث هي:

١ ـ مرحلة التصحيح وهي رَضِيوا وسَرُووا.

٢ ـ مرحلة تسكين العين، وهي المرحلة الثانية، فانتقل الفعلان من رَضِيوا إلى رَضْيوا، ومن سَرُووا إلى سَرْووا. وقد حفظت هذه المرحلة من قبل بعض لهجات العرب. قال سيبويه:(٢٣٨) «وسألته ـ يعني الخليل ـ عن قول بعض العرب: رَضْيوا. فقال: هي بمنزلة غُزْي لأنه أسكن العين». وقال المازني:(٢٣٩) «وبعض العرب يقول: رَضْيوا فيسكن الضاد ويثبت الياء لأنه لم يلتق ساكنان». وبالنسبة لسروا، قال سيبويه:(٢٤٠) «وتقول سَرْووا على الاسكان، وسَروا على إثبات الحركة».

٣ ـ والمرحلة الثالثة والأخيرة من تطور الناقص ههنا تمت عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد «يو : yū» و «وو : wū» في كل من رَضْيوا وسَرْووا عن طريق إسقاط الصامت أي شبه الحركة، قال ڤندريس:(٢٤١) «وكثيرا ما يحدث أن تكون نتيجة التخالف اختفاء الصوت لا أكثر ولا أقل». وبسقوط الواو والياء نحصل على رَضوا وسَروا، فيكون الفعلان قد مرّا بالخطوات التالية:

---

(٢٣٨) سيبويه، جـ ٤، ص ٣٨٦.

(٢٣٩) ابن جني، المنصف، جـ ٢، ص ١٢٥.

(٢٤٠) سيبويه، جـ ٤، ص ٣٨٦.

(٢٤١) فندريس، ص ٩٤.

رَضِيوا ← رَضْيوا ← رَضوا.
سَرُووا ← سَرْووا ← سَروا.

ولما لم يكن القدماء يؤمنون بفكرة التطور في الصيغ فإنهم لم يرضوا عن تسكين العين في «رَضْيوا» وبابه، ولذا نجد ابن جني يوجّه أصحاب هذه اللهجة على لسان المازني إلى الطريقة المثلى قائلا:(٢٤٢) «إنما كان يجب أن يقال: رَضوا، كما قال تعالى: عموا وصموا».

ب ـ إسنـــاد المضـــارع:

لإسناد المضارع إلى ضمير الجماعة الحركي وياء المخاطبة، نأخذ الأفعال التالية كعينة:

ـ يدعو، يرمي.
٢ ـ يرضـــى.

١ ـ فبالنسبة للفعلين الأولين نقول: هم يدعون ويرمون، وأنت تدعين وترمين، والأصل في هذه الأفعال هو: هم «يدعوون yadʿuwūna»، وهم «يرميون yarmiyūna». الأول وزنه «يفعُلون» والثاني «يفعِلون». فماذا حصل عليهما حتى انتهى بهما الأمر إلى «يفعون»؟

أما القدماء فيصفون ما حصل ههنا على النحو التالي: أسكنت الواو الأولى من «يَدْعُوون» التي هي لام الفعل، ثم حذفت لسكونها وسكون واو الجماعة بعدها، ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام إلى العين التي هي في الوقت نفسه عين الفعل، فحذفت لها الضمة الأصلية في العين لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها(٢٤٣).

وبالنسبة إلى الناقص اليائي مثل «يرميون» وأمثاله، يقول ابن جني: «فأسكنت الياء استثقالا للضمة عليها، ونقلت إلى ما قبلها فابتزته كسرته لطروئها

---

(٢٤٢) ابن جني، المنصف، جـ ٢، ص ١٢٥.
(٢٤٣) ابن جني، الخصائص، جـ ٣، ص ١٣٦.

عليها فصار «يرمون . .»(٢٤٤).

وبالنسبة لإسنادهما إلى ضمير المخاطبة الحركي نقول من الناقص الواوي: أنت تدعين بوزن تفعين، ومن الناقص اليائي: أنت ترمين بوزن تفعين أيضا، والأصل فيهما: تدعوين tad'uwīna بوزن تفعُلين وترميين tarmiyīna بوزن «تفعِلين»، فماذا حصل عليهما؟ على حسب ما وصف ابن جني فان «تَدْعُوين» وبابه نقلت الكسرة من الواو إلى العين، فابتزتها ضمتها، أي تغلبت الكسرة على ضمة العين، وبنقل الضمة ـ على حد قول ابن جني ـ من الواو تصبح الواو ساكنة، وبعدها الضمير ساكن فتحذف وبذلك يصبح الفعل «تدعين»(٢٤٥). وأما «ترمين» وأصلها «ترميين» فقال الميداني (٥١٨ هـ)(٢٤٦): «فاستثقلت الكسرة على الياء فسكنت فاجتمع ساكنان أحدهما ياء التأنيث في «تفعلين» والآخر الياء التي هي لام الفعل، فحذفت الأولى فبقي «ترمين» فوزنه «تفعين» وعلى هذا فقس أخواتها».

والأمر في الحقيقة أيسر بكثير مما ذهب إليه القدماء والمتأخرون والتقليديون عموما، أما بالنسبة لـ «يدعوون» yad'uwūna، فكل ما حصل أن سقط شبه الحركة لوقوعهَ بين حركتين، وامتصّت الضمة القصيرة، ضمة العين، الضمة الطويلة، ضمير الجماعة الحركي، فأصبح الفعل من ثم: «يدعون» بوزن «يفعون».

أما بالنسبة إلى الناقص اليائي، يرميون yarmiyūna بوزن «يفعِلون»، فقد حصلت فيه مماثلة أولا بين الحركات، حيث ماثلت حركة العين حركة اللام، التي هي الضمة الطويلة التي تمثل ضمير الجماعة الحركي، وبذلك أصبح الفعل يرمُيون yarmuyūna بوزن «يفعُلون»، وترجع هذه المماثلة في الحقيقة إلى تأثير

---

(٢٤٤) المرجع السابق، جـ ٣، ص ١٣٨.

(٢٤٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢٤٦) الميداني، ص ٥٥.

حركة المقطع المنبور، وهو المقطع «يو: yū» هنا. قال بروكلمان:(٢٤٧) «وفي كل اللهجات الحديثة، وكذلك النطق الحالي للعربية القديمة أيضا، تتجه كل حركات الكلمة الواحدة في النغمة نحو حركة المقطع المنبور نبرا رئيسيا». ومعروف تماما أن مبدأ الانسجام الحركي ناشيء عن الميل الإنساني الطبيعي تجاه الاقتصاد في الجهد العضلي(٢٤٨). وبعد عملية المماثلة بين الحركات، تحصل عملية مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات وذلك بإسقاط شبه الحركة أي «الياء»، لام الكلمة فتنضم الحركات المتماثلة، أو يمتَّص ضمة العين الجديدة ضمير الجماعة الحركي، فيصبح الفعل «ترمون» بوزن «تفعون»، فيكون الفعل قد مرّ إذا بالخطوات التالية:

ترمِيون $\xleftarrow{\text{بالمماثلة}}$ ترميُون $\xleftarrow{\text{بالمخالفة}}$ ترمون.

ويقال الشيء نفسه عند الإسناد إلى ضمير المخاطبة، فبالنسبة للناقص اليائي «ترمين» وأصله ترميين tarmiyīna. الذي يحصل هنا مجرد مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات، بحذف شبه الحركة، أي الياء، لام الفعل، فتضم الحركتان معا، أو قل تمتصّ الكسرة القصيرة الكسرة الطويلة، فيصبح الفعل: «ترمين» بوزن تفعين.

فإن كان ناقصا واويا نحو «تدعين» وأصله تدعُوين: tad'uwīna تحصل في البداية مماثلة بين الحركات، كما وصفنا آنفا، فتماثل حركة العين حركة اللام فيصبح الفعل تدعِوين tad'iwīna بوزن تفعِلين ثم بعد المماثلة، تحصل عملية المخالفة، باسقاط شبه الحركة، واندماج الحركتين في حركة واحدة، عن طريق امتصاص الكسرة الطويلة للقصيرة فيصبح الفعل «تدعين» بوزن «تفعين»، فيكون الفعل قد مرّ هو الآخر بالخطوات التالية:

تَدْعُوين $\xleftarrow{\text{بالمماثلة}}$ تَدْعِوين $\xleftarrow{\text{بالمخالفة}}$ تدعين.

---

(٢٤٧) بروكلمان، ص ٦٤.

(٢٤٨) Matthews. p. 102.

٢ - يرضي:

ونأتي الآن إلى إسناد المضارع المنتهي بفتحة طويلة إلى كل من ضمير الجماعة الحركي، وضمير المخاطبة الحركي، حيث نقول: هم يرضون بوزن «يَفْعَوْنَ» والأصل يرضيون yardayūna بوزن «يَفْعَلون». وفي المخاطبة نقول: أنت ترضين بوزن «تَفْعَيْن» والأصل: ترضيين بوزن «تَفْعَلين».

وبمقابلة الأصل بالفرع نجد ههنا أيضا فرقا بينهما كمّا وكيفا. أمّا الكمّ وهو حجم الكلمة فظاهر، وأما الكيف فنجد الضمير في الأصل حركة طويلة، ضمة طويلة في الأولى، وكسرة طويلة في الثانية، بينما نجده صامتا في الفرع، واواً ساكنة في الأولى، وياء ساكنة في الثانية. فكيف حصل هذا؟.

بالنسبة للقدماء والتقليديين عموما، فإنه ليس ثمة فرق عندهم بين أنت تَرْمين وتَرْضَيْن(٢٤٩). وأنتم تَدْعون وتَرْضَون. وقد وضع بعض التقليديين المعاصرين أعني الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد قاعدة عامه تقول:(٢٥٠) «إذا أسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقا، واوا كانت أو ياء أو ألفا، وبقي ما قبل الألف مفتوحا للإيذان بنفس الحرف المحذوف . .» ثم أردف يقول: «وإذا أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقا واوا كانت أو ياء أو ألفا، وبقي ما قبل الألف مفتوحا للإيذان بنفس الحرف المحذوف . .»(٢٥١).

وهذه التفسيرات فيها من الخلط ما هو واضح، ولا يحتاج إلى التعليق. ونقول بعد هذا: إن ما حصل على الفعل «يرضى» عند إسناده إلى ضمير الجماعة الحركي «يرضيون yardayūna» هو مجرد مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات عن طريق إسقاط شبه الحركة، أي الياء، لام الفعل، وإسقاط الياء أدى إلى التقاء حركتين أي Hiatus هكذا: Yarda ūna وهذا لا يكون عربيا ولا ساميا البتة،

---

(٢٤٩) الميداني، ص ٥٥.

(٢٥٠) عبد الحميد، ص ٢١٤.

(٢٥١) المرجع السابق، ص ٢١٥.

فلا بد من صامت يفصل بين الحركتين، وبشكل تلقائي يحصل انزلاق حركي بين الفتحة والضمة الطويلة يتخلّق على أثره الواو، وبذلك يصبح الفعل: يرضوون yardawūna، وبعد تخلّق الواو بالانزلاق، يخالف بينها وبين الضمير بعدها، الذي هو الضمة الطويلة، عن طريق إسقاط الضمير الحقيقي، نظرا إلى أن الواو سدّت مسدّة وأغنت غناءه، ذلك أن الضمة والواو من قبيل واحد، وبذلك أصبح الفعل «يَرْضَوْن» بوزن «يَفْعَوْن» فالواو هنا ليست واو الجماعة الحقيقية، وإنما هي صوت متخلق بالانزلاق، سدّ مسد الضمير، لأنه مجانس له.

ويقال الشيء نفسه عند إسناد الفعل إلى ياء المؤنثة، حيث نقول ترضين والأصل ترضيين: tardayīna، وعلى حسب ما وصفنا آنفا، يخالف بين الحركات وأشباه الحركات، بإسقاط شبه الحركة، فتتابع حركتان: tarda īna وهو لا يجوز، فيحصل انزلاق حركي، يتخلّق على أثره الياء، فيعود الفعل إلى صورته الأولى أي ترضيين tardayīna مع فرق طفيف، هو أن الياء هنا زائدة فالوزن تفعيين، ثم يخالف بين الياء المتخلّقة بالانزلاق وحركتها بإسقاط الحركة، فينتهي الفعل إلى الشكل تَرْضَيْنْ tardayna بوزن «تَفْعَيْنَ».

٨ ـ اسما الفاعل والمفعول من الأجوف والناقص

أ ـ اسم الفاعل من الأجوف:

اسم الفاعل من «قام» و «باع» هو «قائم» و «بائع»، فالواو والياء أبدلت منهما الهمزة على رأي القدماء(٢٥٢). قال سيبويه: (٢٥٣) «واعلم أن فاعلا منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء مالا يعتل «فَعَل» منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان، والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء، إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات». بيد أن قولهم بإبدال الواو والياء همزة هو من باب المجاز «وليس بمحمول على الحقيقة، وذلك

---

(٢٥٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، جـ ١، ص ٩٢.

(٢٥٣) سيبويه، جـ ٤، ص ٣٤٨.

لأنه قلبت العين ألفا، ثم قلبت الألف همزة، فكأنه قلبت الواو والياء همزة»(٢٥٤).

وقد وضح المبرد طريقة تشكل اسم الفاعل من الأجوف فقال(٢٥٥): «فإن بنيت فاعلا من قلت، وبعت لزمك أن تهمز موضع العين، لأنك تبنيه من فعل معتل، وذلك قولك: قائل، وبائع، وذاك أنه كان قال، وباع، فأدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقلبة، فلما التقت ألفان - والألفان لا تكونان إلا ساكنتين - لزمك الحذف لالتقاء الساكنين، أو التحريك، فلو حذفت لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على الفعل، تقول فيهما: قال، فحركت العين لأن أصلها الحركة. والألف إذا حرّكت صارت همزة. وذلك قولك: قائل وبائع».

وإذا ما انتقلنا إلى قطاع المستشرقين نستطلع آراءهم نجدهم يفتون مرّة بأن الواو والياء قد أبدلتا همزة، وأن هذا الإبدال - على حد قول برجشتراسر - مطرد وقديم جدا يرتقي إلى اللغة السامية الأم، بدليل وجوده في الأكدية والآرامية.(٢٥٦) ونجدهم يفتون مرة أخرى بأن الهمزة إنما أبدلت من الواو فقط، فتحول بذلك «قاوم» إلى «قائم» ثم قياسا على الواو حصل الشيء نفسه في الياء.(٢٥٧) وهذا يعني أن الهمز في مثل: دائن وبائع وسائر . . مدين في وجوده إلى الأجوف الواوي.

والحقيقة، إن مبدأ الإبدال بين أشباه الحركات من جهة، والهمزة من جهة أخرى، مرفوض جملة وتفصيلا، وذلك لأنه من الناحية الصوتية ليس ثمة تقارب بين هاتين المجموعتين في المخارج ولا في الصفات حتى يصح معه القول بالإبدال.

بعد هذا نقول: إذا حكّمنا النظرة الوصفية في بناء اسم الفاعل من الأجوف تبيّن لنا أن العرب في صياغتهم اسم الفاعل من الأجوف كانوا فريقين، فريق لم يراع كمال الصورة الصوتية لاسم الفاعل كما تكون من الأفعال القوية (الصحيحة) فبني اسم الفاعل، من الفعل المعل دون مراعاة لما حذف منه، وفريق

---

(٢٥٤) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ، جـ ٣، ص ١٢٧.

(٢٥٥) المبرد، المقتضب، جـ ١ ص ٩٩. وانظر ابن جني ، المنصف جـ ١ ص ٢٨٠.

(٢٥٦) برجشتراسر، ص ٤٩.

(٢٥٧) Wright. Lectures. p. 250.

آخر وهو معظم العرب، راعى في صياغة اسم الفاعل الصورة الصوتية الكاملة له.

فعلى حسب طريقة الفريق الأول تصب مادة الفعل «قام» أو «باع» في قالب «فاعل» فينتج قام وباع، ومما جاء وحفظ عنهم منه: لاثْ وشاك وهار، وهذه عندهم محذوفة الهمزة، قال سيبويه:(٢٥٨) «وأكثر العرب يقول: لاث وشاك سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة». ومن الشواهد على ذلك قول العجاج:

لاثٍ به الأشاء والعبري(٢٥٩).

وقال تميم بن طريف العنبري:

فتعــرفـوني إنّني أنــا ذاكمـو   **شاكٍ** سلاحي في الحوادث معلم(٢٦٠)

١=٤ومن هذا القبيل أيضا: راح وصاف، يقال: يوم **راحُ** وكبش **صافُ**، ومنه **سارٌ**، قال الهذلي:

وسـوّد ماء المـرد فـاهـا فلونـه   كلون النئور وهي أدماء **سارُها**(٢٦١)

وجاء قامٌ وطافٌ وساسٌ أيضاً.(٢٦٢) وهذا كله وأمثاله ننظر إليه على أنه صيغ مرتجلة لاسم الفاعل لم يراع فيها المشاكله اللفظية فحسب.

وأما الفريق الآخر، فلأجل أن يحافظ على كمال الصورة الصوتية لاسم الفاعل كما تكون في الصحيح، فقد اضطر إلى جبر الصيغة بكسرة محقّقة مكان العين الساقطة، ونعني بالكسرة المحققة، كسرة مسبوقة بهمزة، فكان أن نتجت عن هذا الطريق قائم وبائع . . .

أما من وجهة النظر المعيارية، فنقول بأن الأصل في «قائم وبائع» هو قاوم káwim

---

(٢٥٨) سيبويه، جـ ٤، ص ٣٧٨.

(٢٥٩) ابن جني، المنصف، جـ ٢، ص ٥٢.

(٢٦٠) المرجع السابق، جـ ٢، ص ٥٣.

(٢٦١) السيوطي، الأشباه والنظائر، جـ ٧، ص ٢٢٦.

(٢٦٢) Wright. Lectures. p. 250.

وبايع báyi‘، وهنا وقعت أشباه الحركات بين حركتين، **فسقطت**، **فتتابعت** حركتان ká im و bá i‘ وهذا لا يجوز البتة، فالذين لم يراعوا كمال الصورة لاسم الفاعل أسقطوا شبه الحركة والحركة التي تليه، أي أسقطوا المزدوج الصاعد كله، فكان الناتج قامٌ وباعٌ، وأما الغالبية العظمى للعرب، التي تحرص على كمال الصيغة، فقد لجأوا إلى تحقيق الكسرة، وبتحقيقها تخلّقت الهمزة، فكان الناتج قائم وبائع.

ب ـ اسم الفاعل من الناقص:

واسم الفاعل من الناقص مثل «دعا» و «رمى» هو «داع» و «رام» في حالتي الرفع والجر، و «داعيا وراميا» في حالة النصب. أي هو محذوف رفعا وجرا، وكامل نصبا، وبالنسبة لما حصل على بنية اسم الفاعل هنا، والفرق بين صيغة بحسب الحالات الإعرابية فقد تحدث الأنباري قائلا:(٢٦٣) «تقول: هذا قاض يا فتى، ومررت بقاض. والأصل: هذا قاضيٌ، ومررت بقاضيٍ، إلّا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكنا، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين. وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين: أحدهما أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها، وهي الكسرة، بخلاف التنوين، فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه. فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى. والثاني أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف، وأما الياء فليست كذلك، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف مالم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى».

وهذا التفسير ظاهر التكلف والافتعال، فقد أسكنت الياء كي يلتقي ساكنان، فيكون ذلك علّة لحذف الياء! ولكن الحركة المحذوفة حركة إعرابية، وقد حذفت وصلا، وحذفها ملبس، ذلك أن الحركات الإعرابية إنما جيىء بها ـ على حد قولهم ـ من أجل التفريق بين المعاني المختلفة التي تتعاقب على الأسماء،

---

(٢٦٣) الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٧.

رفع
المسيرهم

فحذف الحركات هنا يبدو أنه يتناقض مناقضة صريحة وهذا المبدأ.

فإذا ما استشرنا المستشرقين بهذا الخصوص نجد وليم رايت يفتي بأن المزدوج الصاعد يُ : yu في حالة الرفع و يِ : yi في حالة الجر يحذف برمته، فيتّصل التنوين مباشرة بالعين، ومن ثم نحصل على قاض(٢٦٤).

وهذا التفسير وإن كان أخلق بالقبول ـ من وجهة نظرنا ـ لخلوه من سمة الافتعال والتكلف، إلا أنه يلتقي وتفسير القدماء في أنه يفتّت الظاهرة اللغوية الواحدة، حيث يجعل اسم الفاعل من الناقص يشكّل ظاهرتين متميزتين، إحداهما لحالة النصب، والأخرى لحالتي الرفع والجر، ظاهرتين لا يربط بينهما رابط، وهذا يشكلّ خلخلة في النظرية اللغوية، فالنظرية اللغوية كسائر النظريات الأخرى «هي بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصّة، تكوّن مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير»(٢٦٥).

ويمكننا أن نفسّر تشكّل اسم الفاعل من الناقص على أساس واحد، أيا كانت الحركة الإعرابية، وذلك على أساس ظاهرة الوقف. فمن المعروف أن الوقف على المنصوب المنون حسب الطريقة المشهورة عن العرب تتم عن طريق إسقاط التنوين وحده، وتعوض منه بمد الفتحة هكذا:

قاضياً Kádiyan $\xleftarrow{\text{بالوقف}}$ قاضيا Kádiyá

وأما الوقف على المنون المرفوع والمجرور فيتم بإسقاط التنوين والضمة والكسرة السابقتين للتنوين هكذا:

قاضيٌ kádiyun $\xleftarrow{\text{بالوقف}}$ قاضي kádiy
قاضيٍ kádiyin $\xleftarrow{\text{بالوقف}}$ قاضي kádiy

بيد أنه باسقاط التنوين والحركة السابقة له ينشأ مزدوج هابط مرفوض عربيا

---

(٢٦٤) Wright. A Grammar. Vol. 1. p. 90.

(٢٦٥) الفاسي الفهري، ص ١٣.

هو المزدوج إِيْ: iy، وبشكل تلقائي يخالف بين عنصريه عن طريق إسقاط الصامت، أي الياء ومد الحركة تعويضا، وبذلك يصبح الوقف عليها قاضي kádī في حالتي الرفع والجر. ونظرا إلى أن الكسرة الطويلة ترسم في الكتابة ياء، فقد ظن بعض القدماء أنه بعد إسقاط التنوين، يرد للاسم ما حذف منه قال سيبويه: (٢٦٦) «وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال». وتأسيسا على هذا الذي ذكره أبو الخطاب ويونس كان قول ابن عصفور: (٢٦٧) «وقوم من العرب إذا حذفوا التنوين ردوا إليه المحذوف، فيقولون: هذا قاضي، ومررت بقاضي».

وهكذا، فإن اسم الفاعل عند الوقف عليه، يكون في الحالات الثلاث منتهيا بحركة طويلة هكذا:

رأيت قاضيا Kádiyá
هذا قاضي Kádī
مررت بقاضي Kádī

هذا في الوقف، وفي الوصل، نعيد إليه التنوين، فيصبح الاسم على النحو التالي:

النصب : Kádiyán
الرفع : Kádīn
الجـــر : Kádīn

وبإضافة التنوين، الذي هو في حقيقته إلحاق نون ساكنة، يتشكّل مقطع مديد من

---

(٢٦٦) سيبويه، جـ ٤، ص ١٨٣.

(٢٦٧) ابن عصفور، المقرب، جـ ٢، ص ٢٩.

النوع (ص ح ح ص) وهو مرفوض عربيا على هذه الصورة، فتتخلّص منه العربية بشكل تلقائي عن طريق تقصير الحركة، ومن ثم نحصل على: «قاضياً kadiān»، وقاض kádin في حالة الرفع، وقاض kádin في حالة الجر أيضا.

جـ ـ اسم المفعول من الأجوف:

إذا ما أردنا الحصول على اسم المفعول من الأجوف مثل: قال وباع نقول في العادة: مقول ومبيع.

ويرى الرضي أن قياس اسم المفعول أن يكون على زنة مضارعه، فكان ينبغي أن يقال: ضرب يُضْرب فهو مُضْرب على وزن «مُفْعَل» «لكنهم لما أداهم حذف الهمزة في باب «أفعل» إلى «مُفْعَل» قصدوا تغيير أحدهما للفرق، فغيروا الثلاثي، لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل.. نحو ينصر فهو ناصر، ويحمد فهو حامد.. فغيروه بزيادة الواو ففتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو، وهو مستثقل قليل..»(٢٦٨).

وأما التغيرات التي تحصل على اسم المفعول من الأجوف الثلاثي فهي موضع خلاف بين الخليل وسيبويه من جهة والأخفش من جهة أخرى. قال سيبويه:(٢٦٩) «فتقول: مزور ومصوغ، وإنما كان الأصل مزوور، فاسكنوا الواو الأولى.. وحذفت واو مفعول، لأنه لا يلتقي ساكنان. وتقول في الياء: مبيع ومهيب. أسكنت العين وأذهبت واو مفعول، لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها..». يعني أن الفاء حركت بالكسر كي تسلم الياء، أو توطيدا لها ـ على حد قول الأنباري ـ لأنه ليس في كلامهم ياء ساكنة قبلها ضمة(٢٧٠).

وذهب الأخفش في المقابل إلى أن المحذوف هو العين وليس الضمة الطويلة، أي واو مفعول، وأما بالنسبة لـ «مبيع» فإنه يرى أن العين تسكن أولا ثم

---

(٢٦٨) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، جـ ٣، ص ٤٢٧.

(٢٦٩) سيبويه، جـ ٤، ص ٣٤٨.

(٢٧٠) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، جـ ٢ ص ٤٥٢.

تنقل حركتها إلى الباء، فتصبح الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة «فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ثم حذفت الياء بعد أن الزمت الباء كسرة للياء التي حذفتها، فوافقت واو «مفعول» الباء مكسورة، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها».(٢٧١) وقد علّق المازني على هذين الرأيين بقوله: «وكلا الوجهين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس»(٢٧٢).

وإذا كان كل من سيبويه والأخفش يقول بنقل الحركة عن العين إلى الفاء فإن الرضي يرى أن الحركة تحذف، ثم تحرك فاء الواوي بالضمة، وفاء اليائي بالكسرة لأجل التمييز بينها(٢٧٣).

والأمر عندنا أيسر بكثير مما ذهب إليه النحاة التقليديون، فبالنسبة للواوي مقوول makwūl كل ما يحصل هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد «wū» عن طريق إسقاط الصامت، فتتصل الضمة الطويلة، أو ما يسمى بـ واو مفعول بالفاء، فتصبح الصيغة «مقول» بوزن مفول، وقد قدمنا أن نتيجة التخالف بين الأصوات قد تكون مجرد اختفاء الصوت فحسب.

أما بالنسبة لليائي «مبيع» وأصله «مبيوع» فالذي يحصل أولا هو عملية مماثلة بين الحركة وشبه الحركة «yū» عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة، فتتحول الكلمة بذلك من «مبيوع mabūy‘» بوزن «مفعول» إلى «مبييع mabyī‘» بوزن «مفعيل». ثم بعد المماثلة تأتي عملية المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد «yī» بإسقاط الصامت إي الياء، فتتصل الكسرة الطويلة بالفاء، فتصبح الصيغة «مبيع». بوزن مفيل. وبذلك تكون الصيغة من اليائي قد مرّت بالخطوات التالية:

---

(٢٧١) ابن جني، المنصف، جـ ١، ٢٨٧.

(٢٧٢) المرجع السابق، جـ ١، ص ٢٨٨.

(٢٧٣) الرضي الاستراباذي، شرح الشافية ، جـ ١، ص ٨٣.

مبيوع ← مبييع ← مبيع(٢٧٤)

وقد احتفظ بهذه الأصول في بعض اللهجات العربية قديما، فعلى حسب ما نقل عن الأصمعي (٢١٦ هـ)(٢٧٥) وأبي زيد (٢١٥ هـ)(٢٧٦) أن «تميم» تتم مفعولا من اليائي فتقول: مديون ومبيوع ومخيوط. وهذا الأصل لا يزال حيا في لهجاتنا الدارجة هذه الأيام.

أما الواوي فإن سيبويه لم يحفظ منه شيئا جاء تاما عن العرب، قال:(٢٧٧) «ولا نعلمهم أتموا الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعها مع الضمة». ولكن إن لم يحفظ سيبويه فقد حفظ غيره، فمما جاء منه قولهم: ثوب مصوون وقال الراجز:

والمسك في عنبره المدووف

وقول مقوول(٢٧٨)، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه.(٢٧٩) وهذه وسابقتها من الأصول المرفوضة، أو ما يؤثر بعضهم تسميته بـ «الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة»(٢٨٠)، فهي مجرد آثار لغوية احتفظ بها في بعض اللهجات العربية بسبب بطء وتدرج التطور اللغوي فيها بالنسبة إلى غيرها من اللهجات.

د ـ اسم المفعول من الناقص:

اسم المفعول من الناقص بنوعيه، مثل: دعا ورمى هو: مدعوّ ومرميّ، والأصل فيهما مدعوو mad‘ūwun ومرموي marmūyun. فالذي حصل على رأي التقليديين عموما هو مجرد ادغام الواو في الواو بالنسبة للناقص الواوي. وهذا عين

---

(٢٧٤) برجشتراسر، ص ٤٨.

(٢٧٥) ابن جني، الخصائص، جـ ١ ص ٢٦٠

(٢٧٦) ابن جني، المنصف، جـ ١، ص ٢٨٦.

(٢٧٧) سيبويه، جـ ٤، ص ٣٤٩.

(٢٧٨) ابن جني، المنصف، جـ ١، ص ٢٨٥.

(٢٧٩) ابن جني، الخصائص، جـ ١، ص ٩٨.

(٢٨٠) عبد التواب، ص ٣٧٦.

ما ذهب إليه المستشرقون أيضا. فوليم رأيت Wright يرى هو الآخر أن الضمة الطويلة في صيغة مفعول تندمج مع الأصل الثالث للكلمة أي الواو، ومن ثم تتشكّل الواو المشدّدة(٢٨١).

ولا يزيد الأمر عندنا على كونه عملية حذف وتعويض، فقد اختزلت الضمة الطويلة في «مدعوو» madʻūwun، وعوض من الجزء المختزل بمدّ (تشديد) الواو، وبالتالي أصبحت الكلمة «مدعوٌّ madʻuwwun» ويرجع ذلك إلى أن المقاطع الطويلة المفتوحة (ص ح ح) تمثل بسبب طول الفسحة الزمنية التي يستغرقها نطقها عنصر خلخلة وتوهين في الصيغة،(٢٨٢) ولهذا عمدت العربية إلى التخلص من هذا النوع من المقاطع ههنا للمحافظة على اِتزان الصيغة. هذا بالنسبة للواوي.

أما بالنسبة لليائي نحو: مرميّ وأصله ««مرموي» marmūyun فقد فسّر تقليديا بأن الواو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء! ثم أدغمت الياء في الياء، ومن ثم صارت الصيغة «مرميّ» ثم كسرت العين من أجل الياء، فانتهى الأمر بها إلى مرميّ. وقد بيّن لنا الأنباري ذلك من خلال حديثه عن «مرضيا» من قوله تعالى: «وكان عند ربه مرضيا»(٢٨٣)، وذلك حيث يقول:(٢٨٤) «مرضيا» أصله «مرضويا» إلا أنهم أبدلوا من الضمة كسرة ومن الواو ياء. هذا على لغة من قال في تثنية «الرضا» «رضوان». ومن قال: «رضيان» كان من ذوات الياء، وأصله «مرضوي» فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبوا الواو ياء وأدغموا الياء في الياء، وكسروا ما قبل الياء، توطيدا لها، ولأنه أخف».

ولا شك في أن قوله «أصله مرضويا» خطأ ظاهر، ذلك أنها إذا كانت واوية

---

(٢٨١) Wright. A Grammar. Vol. 1. p. 91.

(٢٨٢) الشايب، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٢٨٣) سورة مريم، آية ٥٥.

(٢٨٤) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، جـ ٢ ص ١٢٧ - ١٢٨.

فستكون «مرضووا». قال مكي بن أبي طالب (٢٨٥ هـ): (٢٨٥) «مرضيا» أصله «مرضوّ» على وزن مفعول. وهو من ذوات الواو لقولهم: الرضوان ثم أبدلوا من الواو ياء وكسروا ما قبلها لتصحّ الياء الساكنة، لأنه أخف من الواو» ومؤنث «مرضيّ» » مرضية، قال ابن خالويه: (٢٨٦) «والأصل في مرضيّة مرضوّة، فقلبوا من الواو ياء لأنها أخف. قال الجرمي: هذا مما قلبت العرب الواو فيه ياء لغير علّة». وعليه، فلعل الأنباري لم يحسن النقل عن مكي، أو لعلّه تحريف لم يتنبّه إليه محقق الكتاب.

ولم يكن المستشرقون أكثر توفيقا من القدماء فيما ذهبوا إليه، ذلك أن تفسيرهم وتفسير القدماء يخرجان في الحقيقة من مشكاة واحدة. فهذا وليم رايت يزعم بأن الياء في الناقص اليائي تؤثر فيما وصفه بالواو الثانوية في صيغة مفعول نحو: مرموي، فتصيرها ياء، ثم تدغم الياءان معا، ويلي ذلك تحويل الضمة في العين إلى كسرة، فالصيغة تمر على حد قوله بمراحل ثلاث هي:

مرموي ←—— مرمُيّ ←—— مرمِيّ (٢٨٧)

وما ذهب إليه القدماء والتقليديون عموما، وتابعهم عليه المستشرقون مثل وليم رايت، مبني على عدم التمييز بين المكتوب والمنطوق، كما أشرنا إلى هذا في غير موضع من بحثنا. والصحيح أن اسم المفعول من الناقص اليائي نحو: مرميّ وأصله: «مرموي» قد حصلت فيه مماثلة أولا بين شبه الحركة والحركة السابقة له، عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة، فانتقلت الكلمة بذلك من «مرموي» بوزن «مفعول» إلى مرميي بوزن «مفعيل» ثم أعقب عملية المماثلة عملية مخالفة قوامها اختزال الحركة الطويلة، والتعويض من الجزء المختزل بمد الياء (تشديدها) وبهذا آل أمرها في النهاية إلى مرمِيّ بوزن «مَفْعِلّ». وعليه فاسم

---

(٢٨٥) القيسي، جـ ٢ ص ٤٥٦.

(٢٨٦) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص ٨٦.

(٢٨٧) Wright. A Grammar. vol. 1. p. 91.

المفعول من الناقص اليائي يمر بمراحل ثلاث هي:

مرموي ——← مرمِيي ——← مرمِيّ
marmūy←—— marmīy.019—— marmiyy

٩ ـ ظاهرة الوقف على المنون

وإذْ تشرف هذه التأملات على الانتهاء، فإنا نود أن نختمها بالحديث عن ظاهرة الوقف، التي تعد مثلا بارزا على افتقار الأحكام التقليدية إلى النظرة الشمولية للظواهر اللغوية، بسبب عدم إيمان القدماء بفكرة التطور اللغوي.

يقدم لنا النحاة ثلاثة نماذج لهجية للوقف، وكأنها ثلاث طرق مختلفة، لا يربط بينها رابط، في حين أنها لا تزيد على كونها ظاهرة واحدة في مراحل متباينة من حياتها، أي ثلاثة أجيال لظاهرة واحدة. فبالنسبة للوقف على المنون، يرى النحاة أن عُلْيا اللهجات وفصحاها(٢٨٨) وأجودها(٢٨٩) هي الوقف عى المنصوب بالألف، وعلى المرفوع والمجرور بحذف الحركة الإعرابية والتنوين معا. قال سيبويه:(٢٩٠) «أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجىء علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون». ويعلل الأنباري سرّ الوقف على المنصوب المنون بالألف فيقول:(٢٩١) «فإن قيل: فلم أبدلوا من التنوين ألفا في حال النصب، ولم يبدلوا من التنوين واوا في حال الرفع، ولا ياء في حال الجر؟ قيل: لوجهين، أحدهما: إنما أبدلوا من التنوين ألفا في حال النصب لخفة الفتحة بخلاف الرفع والجر فإن الضمة والكسرة ثقيلتان. والوجه الثاني: أنهم لو أبدلوا من التنوين واوا في حالة الرفع، لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اِسم متمكن في آخره واو قبلها

---

(٢٨٨) ابن الشجري، جـ ١، ص ٣٨٠.

(٢٨٩) الأنباري، أسرار العربية، ص ٤١٣.

(٢٩٠) سيبويه، جـ ٤، ص ١٦٦.

(٢٩١) الأنباري، أسرار العربية، ص ٤١٣.

ضمة، وليس في كلام العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة(٢٩٢). ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجر لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبس بياء المتكلم، فلذلك لم يبدلوا منه ياء».

والوجه الأول من هذين اللذين ذكرهما الأنباري هو مذهب سيبويه، والآخر مذهب غيره(٢٩٣). وقد ذهب ابن يعيش إلى أن التنوين أبدل منه ألف في حالة النصب نظرا إلى كونه زائدا، يجري مجرى الإعراب، من حيث كان تابعا له، فكما لا يوقف على الإعراب، كذلك لا يوقف على التنوين(٢٩٤).

والطريقة الأخرى للوقف هي الوقف على المنون المرفوع والمجرور كالوقف على المنصوب تماما أي بحركات طويلة في الآخر مكان التنوين، وينسب النحاة واللغويون هذه الطريقة إلى قبيلة أزد السراة. قال سيبويه(٢٩٥) «وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي وبعمري، جعلوه قياسا واحدا، فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف». وبطبيعة الحال لم تحظ هذه اللهجة بالقبول والرضا من قبل النحاة ولذا فقد وصفت بأنها «لغة رديّة، لثقل الواو والضمة والياء والكسرة، ولوقوع الواو وقبلها ضمة في آخر اسم معرب، وهو مما رفضوه في كلامهم، ولالتباس الياء في نحو: مررت بزيدي وبغلامي بياء المتكلم»(٢٩٦).

والطريقة الثالثة، هي الوقف على المنون بتسكين الآخر وحذف التنوين في الحالات الثلاث، وهذه الطريقة أو اللهجة لم يحكها سيبويه، وإنما حكاها

---

(٢٩٢) قال سيبويه (الكتاب ٣/٣١٦): «ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناء اختص به الأفعال، ألا ترى أنك تقول: سَرُوَ الرجل ولا ترى في الأسماء «فَعُل» على هذا البناء. ألا ترى أنه قال: أنا أدلو، حين كان فعلا، ثم قال: أدلٍ حين جعلها اسما. فلا يستقيم أن يكون الاسم إلاّ هكذا».

(٢٩٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، جـ ٢، ص ٥١٩.

(٢٩٤) ابن يعيش، جـ ٩، ص ٦٩.

(٢٩٥) سيبويه، جـ ٤، ص ١٦٧.

(٢٩٦) ابن الشجري، جـ ١، ص ٣٨١.

الأخفش وأبو عبيدة وقطرب وأكثر الكوفيين(٢٩٧) ونسبت إلى قبيلة ربيعة(٢٩٨). فعلى حسب هذه اللهجة يقال: جاء زيدْ، ومررت بزيدْ ورأيت زيدْ، قال ابن جني: (٢٩٩) «وحدثنا أبو علي قال: حكى أبو عبيدة: رأيت فَرَجْ. فكما حمل أزد السراة المرفوع والمجرور على المنصوب حمل أهل هذه اللغة التي حكاها أبو علي عن أبي عبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور». هذا في النثر، وأما في الشعر، فقد رووا للأعشى قوله:

إلى المرء قيس أطيل السرى   وآخذ من كل حي عُصَمْ(٣٠٠)

وروى قطرب عنهم:

شئز جنبي كأني مهدأ   جعل القين على الدف إبَرْ

وعن قطرب أيضا لعدي بن زيد:

قد كنت بحرا كالفرات تمير   الناس منه درمكا وحُلَلْ

وقول عدي أيضا:

هل ترى من ظعن باكرة   يتطلّعن من النجد أُسرُ(٣٠١)

ومما استشهد به على هذه اللهجة أيضا قوله:

ألا حبذا غنم وحسن حديثها   لقد تركت قلبي بها هائما دَنِفْ(٣٠٢)

ونقول إن هذه الأساليب اللهجية الثلاثة لظاهرة الوقف بالتسكين إنما تمثل في الحقيقة ما ذكرناه في بداية حديثنا عن هذه الظاهرة، ظاهرة واحدة، ولكن في مراحل زمنية مختلفة من تاريخ حياتها، ونرى أن ظاهرة الوقف على المنون

---

(٢٩٧) ابن جني، الخصائص، جـ ٢، ص ٩٧.

(٢٩٨) ابن مالك، ص ٣٢٨.

(٢٩٩) ابن جني، سر صناعة الاعراب، جـ ٢، ص ٥٢٢.

(٣٠٠) المرجع السابق، جـ ٢، ص ٤٧٧.

(٣٠١) المرجع السابق، جـ ٢، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٣٠٢) سيبويه، جـ ٤، ص ١٦٨. الهامش.

بالحركات الطويلة (الألف والواو والياء) التي تنسب إلى أزد السراة إنما تمثل الأصل، وأن الوقف على المنصوب المنون بالألف وبالسكون على المرفوع والمجرور إنما تمثل تطورا، أي مرحلة ثانية من عمر هذه الظاهرة اللغوية، التي اكتمل تطورها بسقوط التنوين والحركات، أي الوقف بالتسكين في الحالات الثلاث. والتي نسبت إلى ربيعة قديما، والتي هي اللهجة الدارجة في مختلف أنحاء الوطن العربي حاليا.

فمن المعروف أن التنوين الغرض منه الدلالة على اكتمال الاسم وانفصاله، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده. وعليه فليس لوجوده مسوّغ في حالة الوقف، لأن الوقف هو علامة الانقطاع والانفصال الأساسية، وإذا انتفت العلّة الموجبة انتفى المعلول، ومن ثم يسقط التنوين عند الوقف. وإسقاط الصامت أو تقصيره كثيرا ما يكون مصحوبا بإطالة تعويضية للحركة السابقة أو اللاحقة، ويبدو أن هذا هو ما حصل ههنا، حيث أسقط التنوين وعوض منه بمدّ الحركة السابقة. قال ابن الشجري:(٣٠٣) «وحذفوه ـ أي التنوين ـ في الوقف بعوض في نحو رأيت زيدا، وبغير عوض في اللغة العليا في نحو: هذا زيد، ومررت بزيد. وأزد السراة عوضوا، فقالوا: زيدو وبزيدي . .». فلهجة أزد السراة التي تمثل من وجهة نظرنا المرحلة الأولى من مراحل ظاهرة الوقف لا تزيد على كونها عملية حذف وتعويض في الحالات الإعرابية الثلاث.

ثم تطور الأمر، بالتخلص من الضمة الطويلة والكسرة الطويلة، والوقف على المرفوع والمجرور بالسكون، أي جاء زيد، مررت بزيد، دون المنصوب الذي بقي على حاله. وهذه المرحلة تمثل المرحلة الوسطى أو حلقة الوصل بين لهجة أزد السراة، ولهجة ربيعة قديما، وهي الدارجة حاليا. ثم انتهى الأمر بمعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور. أي الوقف بالسكون، وهذا هو التطور الطبيعي لظاهرة الوقف المعتمدة في العربية الفصحى، وذلك مبالغة في تحقيق الغرض من عملية الوقف، ألا وهو تحقيق الراحة التامة للمتكلم «والراحة في

---

(٣٠٣) ابن الشجري، جـ ١، ص ٣٨٠.

السكون لا في الحركة»(٣٠٤).

ولقد قيدت المرحلة الأخيرة، لهذه الظاهرة، أي الوقف بالسكون بقبيلة ربيعة، وهذا تحكم محض، آية ذلك ما استشهد به على هذه اللهجة للأعشى الثعلبي وعدي بن زيد وهو من بني امرىء القيس بن زيد مناة بن تميم. هذا إلى جانب شيوع هذه الظاهرة في العربية الدارجة في مختلف أنحاء الوطن العربي. ومن المسلم به أن اللهجات الدارجة لم تأت من فراغ، وإنما هي امتداد طبيعي للّهجات العربية القديمة، وعلى أية حال فإن انتشار ظاهرة لهجية معينة في بيئة معينة ينبغي أن ينظر إليه على أنه تطور لهجي جرى على ألسنة أبناء هذه البيئة بسرعة أكبر نسبيا من غيرهم، ومما يؤكد ذلك أن ظاهرة الوقف في العربية الفصحى التي تمثل لهجة قريش عمودها الفقري، وقطب الرحى بالنسبة إليها، قد وجدت نفسها تتطور على ألسنة أصحابها القرشيين إلى الشكل الطبيعي الذي يجب أن تنتهي إليه، ألا وهو التسكين في الحالات الثلاث، فهذا الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك (٩٥ هـ)، وهو من قريش بحيث قال أبوه ذات مرة «وكنت من قريش في بيتها، ومن بيتها في وسطه»(٣٠٥)، يروي عنه صاحب العقد الفريد الحكاية التالية: «وقال الوليد يوما وعنده عمر بن عبد العزيز: يا غلام، ادع لي صالحْ. فقال الغلام: يا صالحاً! فقال له الوليد: انقص ألفا. فقال له عمر بن عبد العزيز: وأنت يا أمير المؤمنين فزد ألفا»(٣٠٦).

وقد نسبت هذه الحكاية إلى بشر بن مروان أيضا، جاء في البيان والتبيين: (٣٠٧) «قال بشر بن مروان ـ وعنده عمر بن عبد العزيز ـ لغلام له: ادع لي صالحا، فقال الغلام: يا صالحاً. فقال له بشر: ألق منها **ألفْ**. فقال له عمر: وأنت فزد في ألفك ألفا».

---

(٣٠٤) الأنباري، أسرار العربية، ص ٤١٢.

(٣٠٥) أبو حيان التوحيدي، جـ ٢ ص ٧١.

(٣٠٦) ابن عبد ربه، جـ ٥، ص ١٧١.

(٣٠٧) الجاحظ، جـ ٢، ص ٣١٩.

المراجع

١ ـ الأخفش سعيد بن مسعدة.

ـ معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، طـ ٢، الكويت ١٩٨١ م.

٢ ـ الأشموني، علي بن محمد.

ـ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، على هامش حاشية الصبان، طـ ١، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى ١٩٤٧ م.

٣ ـ الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، مصور عن طبعة دار الكتب، بيروت، مؤسسة جمال للطباعة والنشر. د. ت.

٤ ـ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد.

ـ أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧ م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط ٣، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٥ م.

ـ البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ م.

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي طـ ٢، بغداد، مكتبة الأندلس، ١٩٧٠ م.

٥ ـ الأنباري، محمد بن القاسم.

ـ الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت ١٩٦٠ م.

٦ ـ الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب.

ـ إعجاز القرآن، تحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، طـ ١، بيروت مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦ م.

٧ ـ باي، ماريو.

ـ لغات البشر، ترجمة صلاح العربي، القاهرة، قسم النشر بالجامعة الأمريكية، ١٩٧٠ م.

٨ ـ برجشتراسر، جوتلف.
ـ التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ١٩٨٢ م.
٩ ـ بروكلمان، كارل.
ـ فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧ م.
١٠ ـ بشر، كمال.
ـ دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ط ٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١ م.
١١ ـ التفتازاني، مسعود بن عمر.
ـ شرح السعد على تصريف الزنجاني، على هامش كتاب تدريج الأداني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.
١٢ ـ ثعلب، أحمد بن يحي.
ـ مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠ م.
١٣ ـ الجاحظ، عمرو بن بحر.
ـ البيان والتبيين، تحقيق فوزي عطوي، بيروت، مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني، ١٩٦٨ م.
١٤ ـ الجاربردي، أحمد بن الحسن.
ـ شرح الشافية، ط ٣، بيروت، عالم الكتب ١٩٨٤ م.
١٥ ـ الجاوي، الشيخ عبد الحق بن عبد الحنان.
ـ تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.
١٦ ـ جرير، جرير بن عطية.
ـ ديوان جرير، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٤ م.

١٧ ـ ابن جماعة، محمد عزالدين بن أبي بكر.

ـ حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي، طـ ٣، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٤ م.

١٨ ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان.

ـ التصريف الملوكي، تحقيق محمد سعيد النعسان، طـ ٢، دمشق دار المعارف للطباعة، ١٩٧٠ م.

ـ الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، طـ ٢، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، د. ت.

ـ سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، طـ ١، دمشق، دار القلم، ١٩٨٥ م.

ـ المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله، طـ ١، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤ م.

١٩ ـ الجوهري، اسماعيل بن حماد.

ـ الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طـ ٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩ م.

٢٠ ـ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان.

ـ الأمالي النحوية، تحقيق هادي حسن حمودي، طـ ١، بيروت عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥ م.

٢١ ـ الحمدان، موفق.

ـ اللغة وعلم النفس، بغداد، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢ م.

٢٢ ـ أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف.

ـ البحر المحيط، الرياض، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، د. ت.

ـ تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، طـ ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦ م.

٢٣ ـ أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد.

- الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت، دار مكتبة الحياة. د. ت.

٢٤ ـ ابن خالويه، الحسين بن أحمد.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، بيروت، دار مكتبة الهلال، ١٩٨٥ م.
- ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طـ ٢، بيروت دار العلم للملايين، ١٩٧٩ م.

٢٥ ـ الراجحي، عبده.

- النحو العربي والدرس الحديث، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩ م.

٢٦ ـ الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن.

- شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، طـ ٢، بيروت، دار المكتبة العلمية، ١٩٧٥ م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٧٨ م.

٢٧ ـ الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق.

- الإيضاح في علل النحور، تحقيق مازن المبارك، طـ ٣، بيروت، دار النفائس، ١٩٧٩ م.
- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طـ ٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ١٩٨٣ م.

٢٨ ـ الزركشي، محمد بن عبدالله.

- البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طـ ٣، بيروت، دار الفكر ١٩٨٠ م.

٢٩ ـ ابن السراج، محمد بن سهل.

- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، طـ ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ م.

٣٠ ـ السهيلي، عبد الرحمن بن عبدالله.
ـ نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٧٨ م.

٣١ ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان.
ـ الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعات مختلفة، الجزء الأول القاهرة، دار القلم ١٩٦٦ م، الجزء الثاني القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨ م، الجزءان الثالث والرابع، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ١٩٧٥ م.

٣٢ ـ السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال.
ـ الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، طـ ١، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥ م.
ـ الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، طـ ١، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٧٦ م.
ـ همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥ م.

٣٣ ـ شاده، أ.
ـ علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، محاضرة ألقيت في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية، القاهرة، ونشرت في صحيفة الجامعة المصرية السنة الثانية، العدد الخامس، ذو الحجة ١٣٤٩ هـ، مايو ١٩٣١ م.

٣٤ ـ الشايب، فوزي حسن.
ـ أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراه القاهرة، جامعة عين شمس ١٩٨٣ م.

٣٥ ـ ابن الشجري، هبة الله بن علي.
ـ الأمالي الشجرية، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، د. ت.

٣٦ ـ الصبان، محمد بن علي.
ـ حاشية الصبان، ترتيب وضبط وتصحيح مصطفى حسين أحمد، طـ ١،

القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٤٧ م.

٣٧ ـ ضيف، شوقي.

ـ المدارس النحوية، ط ٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢ م.

٣٨ ـ الطنطاوي، الشيخ محمد.

ـ نشأة النحور وتاريخ أشهر النحاة، ط ٥، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٣ م.

٣٩ ـ عبد التواب، رمضان.

ـ لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٧م.

٤٠ ـ عبد الحميد، محمد محيي الدين.

ـ دروس التصريف، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣١ م.

٤١ ـ ابن عبد ربه، أحمد بن محمد.

ـ العقد الفريد، تحقيق مفيد قميحة، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣ م.

٤٢ ـ عبده، داود.

ـ دراسات في علم أصوات العربية، الكويت، مؤسسة الصباح، د. ت.

٤٣ ـ ابن عصفور، علي بن مؤمن.

ـ المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميليه، ط ١، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٢ م.

ـ الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ٣، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٨ م.

٤٤ ـ عمر، أحمد مختار.

ـ البحث اللغوي عند العرب، ط ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٦ م.

٤٥ ـ ابن فارس، أحمد.

ـ الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧ م.

٤٦ ـ الفاسي الفهري، عبد القادر.

- اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الثاني، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، د. ت.

٤٧ - الفراء، يحيى بن زياد.

- معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وزميله، ط ٢، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٠ م.

٤٨ - فليش، هنري.

- العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط ١، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦ م.

٤٩ - فندريس، جوزيف.

- اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي وزميله، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٠ م.

٥٠ - القيسي، مكي بن أبي طالب

- مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤ م.

٥١ - كريستل، ديفيد.

- التعريف بعلم اللغة، ترجمة حلمي خليل، ط ١، الإسكندرية الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩ م.

٥٢ - ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان.

- أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان، دار الفكر، د. ت.

٥٣ - لاينز، جون.

- اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب ط ١، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٨٧ م.

- نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، ط ١، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥ م.

٥٤ - لوفيغر، هنري.

- اللسان والمجتمع، ترجمة مصطفى صالح، دمشق، منشورات وزارة

رفع
المسيهم

الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٣ م.

٥٥ ـ ابن مالك، محمد.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨ م.

٥٦ ـ المبرد، محمد بن يزيد.

ـ الكامل في اللغة والأدب، بيروت، مكتبة المعارف، د. ت.

ـ المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د. ت.

٥٧ ـ مصطفى، إبراهيم.

ـ إحياء النحو، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ م.

٥٨ ـ ابن منظور، محمد بن مكرم.

ـ لسان العرب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م.

٥٩ ـ الميداني، أحمد بن محمد.

ـ نزهة الطرف في علم الصرف، ط ١، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١ م.

٦٠ ـ ابن النديم، أبو الفرج محمد.

ـ الفهرست، تحقيق رضا ـ تجدد، طهران، ١٩٧١ م.

٦١ ـ هدسون، د.

ـ علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عبد الغني عيّاد، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٨٧ م.

٦٢ ـ ابن هشام، أبو محمد عبد الملك.

ـ السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، ط ٢، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٥ م.

٦٣ ـ ياقوت، أبو عبدالله ياقوت.

ـ معجم الأدباء، ط ٣، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠ م.

٦٤ ـ ابن يعيش، يعيش بن علي.

ـ شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، القاهرة مكتبة المتنبي، د. ت.

65 - Bloomfield. L. Language. 12th impression. London, 1976.

66 - Chomsky. N. Aspects of the theory of Syntax, 13th printing, M.I.T. Press 1982.

67 - Hockett. CH. F.
A Course in Modern Linguistics.
The Macmillan Company, New York 1960.

68 - Lyons. J.
Introduction to Theoretical Linguistics.
Cambridge University Press 1977.

69 - Matthews, P.H. Morphology, An Introduction to he theory of word-structure.
Cambridge University Press, London, 1974.

70 - Nida, E.A. Morphology, 2nd edition.
The University of Michigan Press 1949.

71 - Pei, M. The Story of Language,
J.B. Lippincott Company
Philadelphia and New York, 2nd Printing. 1965.

72 - Robins. R. H.
General Linguistics. An Interoductory Survey.
2nd edition Honkong 1978.

73 - Saussure, F. Course in General Linguistics. (The English translation by wade Baskin).
Mc Graw-Hill Book Company New York. 1966.

74 - Wright. W.
a) A Grammar of the Arabic language. 3rd edition 1981. The University Press. Cambridge.
b) Lectures on the Comparative grammar of the Semitic Languages. Phillo Press 1981. Amsterdam.

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه